المقدمة:

مثّلت المنطقة الواقعة شرقيّ البحر المتوسط، منذ اندلاع الأزمة السورية في أواخر العام ٢٠١١، ساحةً خلفيةً للصراع الأميركي– الروسي. وكثيراً ما يدور الحديث عن أنّ الوقائع الجيوسياسية التي تتشكّل في الشرق الأوسط باتت تؤثّر تأثيراً مباشراً في الوضع داخل روسيا ذاتها.

فموسكو، ومنذ بداية الأزمة في سوريا، وقفت بشكلٍ واضحٍ وصريحٍ مع النظام السوري الذي يمثّل حليفًا استراتيجياً لروسيا في المنطقة العربية في مواجهة المجموعات المسلّحة المتطرّفة والتكفيرية التي قدّمت لها الولايات المتحدة وحلفاؤها دعماً عسكرياً وإعلامياً وسياسياً، عبر إعلان المسؤولين الأميركيين عن تسليح تلك المجموعات في مواجهة النظام، وسياسياً من خلال إدانة النظام السوري، والمطالبة باتخاذ خطوات ضدّه في مختلف المنابر الدولية والعالمية.

وفي حقيقة الأمر، يعود الموقف الروسي الداعم للنظام القائم في سوريا إلى أسباب عدّة ودوافع مختلفة، لا تبدأ من خشية موسكو أن تفقد موطئ القدم الوحيد لها في المنطقة، وهو قاعدة طرطوس المطلّة على البحر المتوسط؛ وهي المنطقة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة نفوذاً وقواعد عسكرية. كما لا تتوقّف عند إمدادات الغاز الطبيعي من سوريا إلى أوروبا، ولا تنتهي عند رفض موسكو الدائم للموقف الأميركي الداعم لنموّ المجموعات والمنظمات السلفية المتطرّفة في المنطقة، والتي قد تمتدّ مخاطر نشاطاتها وممارستها إلى الأراضي الروسية ومواقع نفوذها في آسيا الوسطى.

ومن أبرز تجلّيات الخلاف الروسي– الأميركي اعتراض روسيا، إلى جانب الصين، على أربعة قرارات لمجلس الأمن الدولي كانت تستهدف فرض عقوبات على النظام السوري. هذا التباين بين الرؤيتين الأميركية والروسية أدخل العلاقات بينهما في مرحلة تشنّج ملفتة، أسهمت في عدم قدرتهما على التوصل لاتفاق موحّد بشأن موعد مؤتمر جنيف ٢ المزمع عقده للتوصّل إلى حلٍّ سياسي ودبلوماسي للأزمة السورية الدامية.

من الناحية العملية، فإنّ ما يجري اليوم في سوريا لا يمسّ البلد بعينه فحسب، إنّما هو موجّه ضدّ روسيا أيضاً. فالصراع الدائر بين الجيش السوري والمجموعات المسلّحة التكفيرية التي أتت إلى سوريا من جميع أصقاع العالم، جعل مستقبل منطقة الشرق الأوسط قاتماً وغامضاً؛ وهو أمرٌ ينعكس سلباً لا على أمن دول

الجوار ومصالحها فحسب، بل يهدّد أيضاً المصالح الروسية الحيوية في سوريا، والحضور الروسي في البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن خشية روسيا من فقدان نفوذها عند حدودها الجنوبية. ففي حال انتصار المجموعات التكفيرية والمتطرّفة، فإن ذلك يعني أنّ الاضطرابات ستنتقل إلى خاصرة روسيا الرخوة في "القوقاز". ولذلك، فإنّ من مصلحة موسكو أن تفكّر بشكل إستراتيجي، وأن توجد لنفسها موطئ قدم في الشرق الأوسط، من خلال إجادة التعامل مع الأزمة السورية ومحاولة حسم نتيجة الصراع لما فيه مصلحة الشعب السوري، بعيداً عن مصالح المجموعات التكفيرية، وبأن تُسجّل نصراً إستراتيجياً على المجموعات التي ستحاول زعزعة استقرار الجمهوريات القوقازية في الاتحاد الروسي مستقبلاً. كما أنّ الدبلوماسية الروسية نادت ولا تزال تنادي بالحلّ الوحيد للأزمة السورية، وهو الحلّ السياسي القائم على الحوار بين جميع مكوّنات المجتمع السوري من دون إقصاء أحد إلاّ من أراد إقصاء نفسه. ومن أجل ذلك دخلت موسكو في معركة دبلوماسية حادّة مع واشنطن من أجل عقد مؤتمر "جنيف ١ " والتمهيد لمؤتمر "جنيف ٢" لبلورة الحلّ السياسي. وبالفعل، فقد نجحت الإدارة الروسية في فرض تصوّراتها على المحور المناهض للحكومة السورية، فاجترحت الصفقة الكيميائية التي جنّبت سوريا حرباً عالمية على أرضها لم يكن أحد يقدّر حجم تداعياتها.

في هذه الدراسة، سنحاول تقديم قراءة موضوعية موجزة لفهم الأسباب الرئيسية والدوافع المُلحّة التي تقف وراء الدعم الروسي الثابت لسوريا، ولماذا تُعتبر سوريا امتداداً حيوياً للأمن القومي الروسي؟!

جغرافية سوريا والعامل الجيوستراتيجي

تحتلّ سوريا موقعاً استراتيجياً في المنطقة. فهي تقع على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وتصل الشرق بالغرب بين آسيا وأوروبا، ويحدّها من الغرب البحر الأبيض المتوسط ١٩٣ كم، ولبنان ٣٧٥ كم، ومن الجنوب فلسطين المحتلة ٧٦ كم، والأردن ٢٧٥ كم، ومن الشرق العراق ٦٠٥ كم، ومن الشمال تركيا ٨٢٢ كم .

تقع سوريا في غرب القارّة الآسيوية وشرقيّ البحر الأبيض المتوسط، وهي في قلب المنطقة الفاصلة بين القارّات العالم الثلاث: آسيا، أوروبا، وأفريقيا، وعلى طريق التجارة العالمية؛ وهي بمثابة بوّابة بحرية للدول

الأوروبية إلى آسيا ومنطقة الخليج الغنية بالنفط؛ كما تُشكّل بوّابة رئيسية لتركيا على دول الشرق الأوسط والمنطقة العربية.

أمّا الأهمية الجيوستراتيجية لسوريا بالنسبة إلى روسيا، فتتمثّل في أنّ سوريا هي القلعة الروسية الوحيدة خارج الإتحاد السوفياتي السابق، بينما يشكّل ميناء طرطوس المنفذ الوحيد خارج الأراضي السوفياتية سابقاً والإتحاد الروسي الحالي على المياه الدافئة. لذلك، تسعى روسيا إلى الحفاظ على نفوذها في سوريا مهما كانت النتائج المترتبة على ذلك. فبانهيار الإتحاد السوفياتي خسرت روسيا أغلب المناطق الجيوستراتيجية، حيث وصف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ما جرى بأنّه أكبر كارثة جيوستراتيجية على روسيا. وتعمل دوائر السياسة الخارجية في عهد "بوتين" للحفاظ على المناطق الجيوستراتيجية وتعزيز العلاقات الروسية مع الحلفاء. كما تعمل روسيا للحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط عبر دعمها المباشر لسوريا، لأنها ترى في ذلك الدعم إستمراراً لنفوذها الجيوستراتيجي، وامتداداً لأمنها القومي.

روسيا الإتحادية.. بين موقعها الجيوبوليتيكي وأمنها القومي

لا ريب في أنّ الجغرافيا قد أعطت روسيا قدرة جيوبوليتيكية لا مثيل لها. فهي دولة آسيوية، أطلسية وآسيوية؛ وهي دولة تطلّ وتجاور في حدودها الجنوبية كلّ القوى الطامحة إلى لعب دور مهم في النظام العالمي. روسيا تجاور الصين، وهي على علاقة وثيقة بكلّ الدول التي تعتبرها أميركا مارقة (ايران، سوريا، كوريا الشمالية). كما تحتلّ روسيا المركز الثاني في إنتاج النفط بعد السعودية، والمركز الأول في إنتاج الغاز الطبيعي. وأخيراً وليس آخراً، روسيا تُطلّ مباشرة أو غير مباشرة، على مركز ثقل العالم، ألا وهو منطقتا الشرق الاوسط وآسيا الوسطى.

شغل الإتحاد السوفياتي السابق النصف الشرقي من أوروبا والثلث الشمالي من آسيا، وبذلك امتدّ من بحر البلطيق في الغرب إلى المحيط الهادىء في الشرق. وفي الجهات الغربية والجنوبية الغربية، كانت تركيا وإيران وأفغانستان تشكّل دولاً مجاورة له. ولكن باستقلال الجمهوريات، التي كانت تحت حكم المركز في موسكو، أصبحت الدول أعلاه بعيدة عن روسيا. فهذه الدول بموقعها الجغرافي الحالي وبحدودها السياسية

القائمة، قد ابتعدت جغرافياً، وأصبحت تحول بينها وبين غيرها الدول التي كانت تشكّل حدود الإتحاد السوفياتي السابق.

كما انحسرت المساحة التي كان المركز في موسكو يحكمها. لكن، على الرغم من هذه الحقيقة، مازالت روسيا الاتحادية تثير الذهول بتنوّعها ومساحتها التي تبلغ 17,075,200 كم٢. فهي تمتدّ عبر عشر مناطق زمنية، وتمتدّ أراضيها عبر قارّتي أوروبا وآسيا. وطول البلاد من الشمال إلى الجنوب يبلغ أكثر من ٤ آلاف كم، ومن الغرب إلى الشرق ١٠ آلاف كم، إذ تقع شمال آسيا (يضمّ القطاع الواقع غرب الأورال إلى أوروبا، والمحيط المتجمّد الشمالي، وتقع بين أوروبا والمحيط الهادىء).[١]

من ناحية أخرى، يُلقي الموقع الجيوبوليتيكي الروسي ثقلاً كبيراً على روسيا وقدراتها. فالاتحاد الروسي ورغم كونه كياناً مترامي الأطراف، إلاّ أنّه يُشكّل خللاً هيكيلياً بموقعه الجغرافي؛ فهو يكاد يكون كياناً برّياً شبه مغلق؛ فمنافذه البحرية على بحار ومحيطات العالم تُعاني تحدّيات بنيوية لا تُتيح للإتحاد الروسي إظهار عَلَمه في مناطق مصالحه الكونية أو الإقليمية لمحدودية الوصول إلى البحار.

ومع أنّ هذه الحالة ليست بالمستجدّة، بل كانت موجودة منذ زمن الاتحاد السوفياتي السابق، إلاّ أنّها تفاقمت، وبالأخصّ في البحر الأسود. إذ فقد الاتحاد الروسي مُلكيته لأحسن قواعده البحرية، وأكثرها قدرات وإمكانات، وهي قاعدة " سيباستوبول " البحرية في شبه جزيرة القرم التي آلت إلى أوكرانيا. وبعد تقاسم الأسطول السوفياتي في المنطقة، توصّل الطرفان إلى اتفاقية بتأجير القاعدة البحرية للإتحاد الروسي يمتدّ أمدها حتى عام ٢٠١٧؛ فمع حرمان روسيا من النوافذ الساحلية التي فقدتها مع استقلال أوكرانيا وجورجيا وآذربيجان وأرمينيا، فإنّ روسيا غير مستعدّة للتضحية بأيّ قدم بحري. من هنا، نستطيع أن ندرك مدى الأهمية التي توليها روسيا الاتحادية اليوم لأسطولها البحري في ميناء طرطوس السوري، المنفذ البحري الوحيد المتبقّي لروسيا في المنطقة العربية.

[١] ملف عن روسيا الاتحادية.

http:// BBC Arabic.com.

وبناءً على ما تقدّم ، فقد تولّد إحساس بالحرمان لدى روسيا، في ما يتعلّق بمصادر الطاقة والمعادن الهائلة في المنطقة، إلى جانب القلق من التحدّي الإسلامي المحتمل في "القوقاز"، والذي بدأ يتوغّل رويداً رويداً في دول الاتحاد السوفياتي السابق.

من جهة أخرى، فإنّ تدفّق النفط في منطقة بحر قزوين يجعل روسيا مستعدّة في سبيل إبقاء الأراضي في الجنوب كافة غير بعيدة عن سيطرتها لإنتاج مختلف الأساليب والوسائل، وخاصّة في ظلّ التوغّل الأميركي–الأوروبي في القوقاز وآسيا الوسطى، من خلال شركات الاستثمار النفطية.

أمّا وقد أفضت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، التي اتخذتها الولايات المتحدة ذريعةً لحربها في أفغانستان، إلى وصول القواعد العسكرية الأميركية إلى أطراف الحدود الروسية، فقد صار "القوقاز" على مرمى حجر من هذه القوّات، الأمر الذي يهدّد، وبشكل طبيعي، مصالح روسيا ونفوذها في تلك المناطق.

ما نخلص إليه، هو أنّ الإمبراطورية الروسية ظلّت طوال القرون الثلاثة الماضية في صراع دائم مع أقاليم الجوار الجغرافي في آسيا الوسطى والشرق الأدنى والشرق الأوسط وأوروبا على حدٍّ سواء، وكانت الإخفاقات التي تُمنى بها أو الانتصارات التي تحقّقها في إحدى هذه الجبهات تحدّد طبيعة توجّهاتها إزاء الجبهات الأخرى.

ولهذا، لم تعرف الحدود السياسية بين روسيا وجيرانها نوعاً من الاستقرار، وذلك بسبب وجود قوى إقليمية ودولية أخرى منافسة لها، وهذا الوضع لم ينته حتى اليوم؛ فحالة المنافسة والصراع لاتزال تتجدّد على هذه المنطقة من قِبل قوىً دولية وإقليمية عدّة تحاول مدّ نفوذها إلى حدود روسيا والسيطرة عليها.

أمّا الاستراتيجية الروسية، فقد ظلّت ذات شقّين في توجّهاتها: الأول يتمثّل في التوجّه نحو الدول الآسيوية. والثاني يتمثّل في الوصول إلى المياه الدافئة، والتحكّم بالممرّات والمضائق البحرية، وذلك بسبب معاناتها من حالة العزلة إزاء انعدام القيمة الاستراتيجية لشواطئها البحرية التي تغطّيها الثلوج مدّة طويلة من العام.

أمّا مفهوم الأمن القومي للإتحاد الروسي، فهو يعبّر عن منظومة التصوّرات التي يضعها الإتحاد لضمان أمن الفرد والمجتمع والدولة من التهديدات الداخلية أو الخارجية في شتّى مجالات الحياة. ويُعدّ مفهوم الأمن القومي صلب السياسة الروسية.[٢]

وبحسب وثيقة مفهوم الأمن القومي الروسي التي أقرّها مجلس الأمن القومي في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٠، نلحظ أنّ روسيا مازالت تنظر إلى الولايات المتحدة الأميركية وتوسّع حلف شمال الأطلسي بوصفه التهديد الرئيسي، بل إنّ جوهر هذه الوثيقة يكمن في مفهوم الاتجاهين المعارضين التاليين: الأول تهديد العالم ذي القطبية الأحادية (بما يعني هيمنة الولايات المتحدة كقوّة عظمى وحيدة)، والثاني الرغبة في إنشاء عالم متعدّد الأقطاب يتضمن الكثير من مراكز التأثير، ومن ضمنها روسيا.

وأشارت الوثيقة إلى أن المصالح القومية الروسية على الصعيد الدولي تتمثّل في ضمان سيادة روسيا ودعم مركزها كقوة عظمى وأحد مراكز الثقل في العالم المتعدّد الأقطاب.[٣]

كما أشارت الوثيقة إلى أن بعض الدول شحذت جهودها من أجل إضعاف أوضاع روسيا في الدوائر السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها. ويمكن لمحاولات تجاهل مصالح روسيا عند التعامل مع القضايا الكبرى للعلاقات الدولية، التي تتضمّن مواقف الصراع، أن تقوّض الأمن والاستقرار الدوليين، وتُبطىء التغيّرات الإيجابية التي تشهدها العلاقات الدولية. كما أشارت الوثيقة إلى أن بعض الدول تحاول منع روسيا من تقوية موقفها كمركز من مراكز الثقل في النظام العالمي المتعدّد الأقطاب، والحيلولة دون تنفيذ مصالحها القومية، وإضعاف وضعها في أوروبا والشرق الأوسط والقوقاز ووسط آسيا ومنطقة المحيط الهادىء (في إشارة ضمنية إلى الولايات المتحدة الأميركية).[٤]

الأهمية الاستراتيجية للمنطقة من منظور روسي

[٢] (وثيقة: مفهوم الأمن القومي الروسي، ترجمة داليا أبو بكر، السياسة الدولية، العدد ١٤٠، نيسان ٢٠٠٠، ص: ٢٨٢).

[٣] وثيقة مفهوم الأمن القومي الروسي، المصدر السابق.

[٤] وثيقة مفهوم الأمن القومي الروسي، المصدر السابق.

كانت المنطقة العربية، ومازالت، هدفاً حيوياً لتطلّعات الدول الكبرى وصراعاتها، وذلك يعود إلى الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة في السياسة الدولية. ولم ينته الصراع على المنطقة بنهاية الحرب العالمية الثانية وانهيار القوى الاستعمارية التقليدية، بل استمرّ بفعل بروز قوّتين عالميتين جديدتين هما "الولايات المتحدة الأميركية" و"الاتحاد السوفياتي" سابقاً، اللتين برزت لديهما مصالح حيوية في المنطقة، لاسيما بعد اكتشاف النفط.

أمّا الاهتمام الروسي بالمنطقة العربية بشكلٍ عام، وما يُعرف بـ" الشرق الأوسط" بشكل خاصّ، ومحاولات مدّ النفوذ إليها، فيعود إلى جذور تاريخية تمتدّ إلى أيام الحكم القيصري الروسي الذي كان يسعى إلى مدّ نفوذه إلى هذه المنطقة. فلقد كانت سياسة روسيا القيصرية في ما يتعلّق بالمنطقة العربية ترسمها وتحدّدها رغبة الروس الجامحة في الوصول بأيّ وسيلة إلى المياه الدافئة على طول فصول السنة، حيث طريق الهند والطريق إلى أفريقيا البكر وثرواتها.[٥]

إذاً، السياسة الروسية تأثّرت إلى حدّ كبير بالواقع الجغرافي، وهذه الحقيقة الجيوبولوتيكية هي التي دفعت روسيا إلى الاهتمام بالمنطقة في وقت مبكر، فعلى الرغم من اتساع مساحة الدولة الروسية، إلاّ أنّ معظم حدودها إمّا تطلّ على بحار متجمّدة لا تصلح للملاحة، وإمّا تطلّ على بحار ومضائق تقع تحت سيطرة دول أخرى.

ويُعدّ القيصر الروسي "إيفان الرهيب" (١٤٦٢– ١٥٠٢) أول من وضع المنطقة العربية في خططه وبرامجه العسكرية. ومن ثمّ أتت توجّهات روسيا القيصرية نحو " الشرق الأوسط" عموماً والخليج خصوصاً، محكومة بوصيّة القيصر "بطرس الأكبر" (١٦٨٢– ١٧٢٥) الشهيرة : " تقدّموا ما استطعتم نحو الآستانة والهند. إنّ من يحكمها سيكون سيّد العالم بلا منازع".[٦]

والاتحاد السوفياتي السابق، بدوره، كان يتميّز بالكثير من الخصائص السلبية، إذ كان يُعدّ أكبر دولة في العالم من حيث المساحة (٢٢،٤٠٢،٢٠٠ كم٢)؛ وهو أمر أدّى إلى ارتباطه بحدود طويلة مع الكثير من

[٥] العالم العربي والاستراتيجية السوفييتية المعاصرة، وحيد رأفت، الاسكندرية (١٩٧٦) مطبعة المعارف، ص: ١٠-١١.

[٦] الخليج العربي: التطورات السياسية والنظم والممارسات، غانم محمد صالح، بغداد: الحكمة للطباعة والنشر(١٩٩١)، ص:٣٠٧.

الدول. وقد دفع هذا الواقع، متفاعلاً مع الهاجس الأمني التاريخي الناجم عن تكرار عمليات الاختراق العسكري الخارجي للحدود السوفياتية، إلى أن تولي الاستراتيجية السوفياتية احتمالية التهديد من جميع الاتجاهات أهمية خاصّة، فضلاً عن ان البحار التي يطلّ عليها الاتحاد السوفياتي، هي إمّا بحار غير صالحة للملاحة، وإمّا بحار مغلقة. ومن هنا، كان التقرّب المستمرّ من المياه الدافئة يمثّل أحد المحرّكات الأساسية في الاستراتيجية السوفياتية. وفي سبيل تحقيق ذلك عملت هذه الاستراتيجية، إمّا على إخضاع الدول المجاورة لها، وإمّا على احتوائها أو بقائها على الحياد. ونظراً إلى كون المنطقة العربية تُعدّ منطقة حسّاسة للاتحاد السوفياتي السابق، لقربها من حدوده الجنوبية التي كانت لا تبعد سوى ١٠٠٠ كم، ولأسباب استراتيجية تتعلّق بطبيعة الصراع الدولي مع الولايات المتحدة الأميركية وسعي الأخيرة إلى فرض الحصار البحري على الاتحاد السوفياتي من خلال السيطرة على المنافذ والمناطق الاستراتيجية، كالدردنيل وباب المندب ومضيق هرمز وغيرها، فإنّ السوفيات لم يتوانوا عن إظهار ردود أفعالهم إزاء أي تحرّك مضادّ يحدث في المنطقة العربية.

ولقد كان أمراً طبيعياً أن يولي الاتحاد السوفياتي اهتماماً متزايداً بالمنطقة، وذلك لما لها من تأثير مباشر في أمن ومصالح السوفيات من جهة، ولحاجتهم الماسّة إلى الحصول على منفذ يوصلهم إلى المياه الدافئة، من جهة ثانية. ولهذا، نظر السوفيات إلى المنطقة العربية كجزء من محيطهم الأمني، وذلك لوقوعها جغرافياً قرب حدود الاتحاد السوفياتي الجنوبية. لذا، فإنّ مجريات الأحداث في هذه المنطقة كانت تشكّل مصدر تهديد للأمن القومي السوفياتي، خاصّة أن الولايات المتحدة الأميركية تتمتّع باحتكار النفوذ على معظم البلدان الرئيسية في المنطقة.

أمّا المنطقة الجنوبية بالنسبة لروسيا، التي لا تبعد حدودها مع روسيا سوى ١٠٠٠ كم، فهي تلك المنطقة الواسعة التي كانت في الماضي جزءاً من الاتحاد السوفياتي تمتدّ حتى الحدود الجنوبية لروسيا. وهي تضمّ القوقاز، وفيه ثلاث دول: جورجيا، آذربيجان، وأرمينيا، التي يحاذيها من الجنوب كلّ من تركيا وإيران؛ والمنطقة تحتوي أيضاً على آسيا الوسطى الممتدة ما بين بحر قزوين وحتى حدود الصين، وتشمل خمس دول من دول الاتحاد السوفياتي السابق هي : كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، فرغيزستان، وطاجكستان. وفي جنوب هذه الدول توجد سلسلة من الدول الإسلامية الممتدّة ما بين تركيا والصين: إيران وأفغانستان،

وتجاورها العراق وباكستان. هذه المنطقة تضمّ كتلة جيوسياسية متصلة؛ وإذا أُضيف إليها الشرق الأوسط الموسّع، فإنّها توجد قواسم مشتركة كثيرة تضمّ عناصر متعدّدة: جغرافية وإثنية واقتصادية ودينية وثقافية وسياسية. كما وأنها تحتوي على احتياطات من الطاقة من الأهم في العالم، وهي المناطق الأهم لناحية التوجه إليها والانتقال منها في خطوط نقل الطاقة. والغرب ينظر إلى هذه المنطقة على أنها تشكّل مجالاً بوسعه المساعدة على احتواء إيران وتطويقها. لذا، فإن الأنشطة الغربية في هذه المنطقة تشمل حضوراً عسكرياً وشبكة من القواعد العسكرية المنشورة في دول الشرق الأوسط والخليج وآسيا الوسطى والمحيط الهندي.

على هذا الأساس، كان دافع السوفيات الأمني في المنطقة العربية ذا شقّين: الأول، أراد السوفيات أن يكون لهم نفوذ في هذه المنطقة المتميّزة، كونهم يمثّلون قوّة عظمى آنذاك؛ والثاني، وضع حدّ للنفوذ والهيمنة الأميركيتين في تلك المنطقة. فالقيادة السوفياتية كانت تدرك المخاطر التي يمكن أن يولّدها أيّ وجود أميركي في المنطقة العربية على أمن الدولة السوفياتية ، نظراً إلى العامل الجغرافي.

ومع اكتشافات النفط، ازدادت أهمية المنطقة العربية بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي كمنطقة غنيّة بالنفط من ناحية، ومن ناحية ثانية لأنه كان قد أدرك مدى أهمّية هذه المنطقة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية واليابان– ولاسيّما أن هنالك اعتماداً متزايداً من جانب هذه الدول على النفط الخليجي– لذا، سعى الاتحاد السوفياتي إلى استغلال هذا الموقف لمصلحته من خلال وسائل كثيرة ومتنوّعة، منها على سبيل المثال: دعم عمليات تأميم شركات النفط الواقعة تحت السيطرة الغربية، حيث كان يدرك تماماً ما تتمتّع به المنطقة من مخزون نفطي هائل قادر على التأثير في موازين العلاقات الدولية إقليمياً ودولياً.

الاستراتيجية الروسية اتجاه المنطقة العربية

بعد اكتشاف روسيا مساوئ تركيز سياستها على الغرب وحده، وتجاهل بقية دول العالم ذات الأهمية الاستراتيجية ، وبالذات الدول التي كانت تربطها بموسكو صداقة تقليدية، ومن ضمنها البلدان العربية، قام الرئيس الروسي الأسبق بوريس " يلتسن" في أوائل عام ١٩٩٣ بالموافقة على خطّة متكاملة لسياسة روسيا في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وضعتها وزارة الخارجية ولجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الروسي، واشتملت على ثلاثة مبادئ رئيسة تمثّلت في:[٧]

**ضمان المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط عموماً، والمنطقة العربية على وجه الخصوص، على مختلف المستويات.

**منع امتداد الصراعات الإقليمية من هذه المنطقة إلى المناطق الجنوبية من كومنولوث الدول المستقلة، الذي أُنشِئ بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي السابق، والتي تعتبرها روسيا مجالها الحيوي والاستراتيجي، وهي تخشى من اندلاع صراعات إقليمية قد تتطوّر لتصل إلى حدود روسيا نفسها، ولا سيّما أنها تنظر إلى منطقة آسيا الوسطى (جنوب روسيا) والمنطقة العربية على أنهما أصبحتا مشتركتين في تكوين ما يطلق عليه القادة الروس اسم "الفضاء الإسلامي الموحّد". ولهذا، فإنّ روسيا تخشى إمكان اندلاع صراعات إقليمية متصاعدة، إذ ترى أن انتهاء الحرب الباردة لم يؤدّ إلى نشوء سلام كامل على المستوى الإقليمي الشرق الأوسطي؛ بل مازالت المنطقة من أكثر مناطق العالم معاناة من عدم الاستقرار، وتخشى روسيا انعكاس أيّ نزاع واسع النطاق فيها على المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية الروسية؛ علاوة على الخشية من أن تتحوّل مثل هذه الصراعات إلى نطاق عالمي محدود، كما كان حال حرب الخليج الثانية.

**العمل على الاستفادة من القدرات الاقتصادية للمنطقة، إذ ترى روسيا أن هنالك إمكاناً لإقامة روابط اقتصادية بين روسيا ودول المنطقة؛ وهو ما يمثّل ضرورة حيوية لإنعاش الاقتصاد الروسي الذي يعاني من الأزمات المتتالية.

أمّا الاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة العربية، فتقوم على اعتبارات عدّة، منها:[٨]

---

[٧] علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، سعد حقّي توفيق، عمّان، دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠٣، ص ٨٩.

[٨] المصدر السابق + مراجعة: الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، د. لمى مضر الأمارة، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٩).

* تحقيق الأمن للحدود الجنوبية في وجه التهديدات التي تقع نتيجة فشل روسيا والدول المستقلّة في إيجاد مؤسسات ذات كفاءة ورقابة على استخدام القوّة، وذلك من خلال العمل على وضع حدّ للنزاعات والصراعات المنتشرة على مقربة من حدودها، ولاسيّما النزاعات ذات "المشاعر الإسلامية"، حيث يشعر القادة الروس بأنّ جيرانهم المسلمين مازالوا غير قادرين على خلق دولة قابلة للحياة، وأنّه ينبغي لروسيا أن تأخذ الدور على عاتقها من أجل ترتيب الأوضاع السياسية في المناطق المحاذية لها بشكل لا يهدّد أمنها.

*السعي الروسي لإيجاد حزام أو كتلة من الدول تقف في وجه القطبية الأحادية، وتسهم في ممارسة الضغط على الولايات المتحدة كي تُتاح لها فرصة الدخول في عملية السلام، وإثبات أنّ لديها قدرة ومكانة على الساحة الدولية؛ وهو ما يفسّر السعي إلى إقامة علاقات وثيقة مع الدول المناهضة للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، مثل إيران وسوريا ، وقبلهما العراق، من أجل الفوز بالتوازن الذي تستطيع من خلاله روسيا مواجهة الهيمنة الأميركية.

*إعادة تأكيد الوجود النسبي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، إذ ترى روسيا انه إذ ما أرادت أن تحفظ هيمنتها على آسيا الوسطى، فيجب أن تعمل على تطوير العلاقات مع إيران. وهكذا، أصبحت قضية نقل التكنولوجيا النووية وإمداد إيران بالسلاح مصلحة حيوية مزدوجة؛ فمن جهة تزيد من اعتماد إيران على روسيا، ولاسيّما في هذا المجال، ممّا يحول دون قيام إيران بأيّ تحرّكات أو سياسات في المنطقة، وخصوصاً في آسيا الوسطى، تضرّ بمصالح روسيا؛ وبالتالي، استخدام روسيا الورقة الإيرانية لمواجهة أيّ ضغوط أميركية.

*حاجة روسيا إلى شركاء اقتصاديين وأسواق تجارية وسوق للسلاح، إذ تسعى روسيا إلى الحصول على مكاسب اقتصادية، ولاسيّما على فرص للاستثمار والحصول على العملات الصعبة جرّاء بيعها للأسلحة.

استراتيجية "الإحتواء" الأميركية تطال سوريا لمحاصرة روسيا

تُعدّ روسيا الاتحادية واحدة من القوى الدولية الأساسية على المسرح الدولي، ليس فقط لأنّها تُعتبر الوارثة الرئيسية للاتحاد السوفياتي السابق، بل لأنّها تتوفّر على مجموعة من عوامل القدرة التي تؤهّلها للقيام بهذا الدور حالياً وفي المستقبل كذلك. فإذا ما حاولنا النظر إليها من زاوية عناصر قوّة الدولة، سنجد أنّها تتوفّر على موارد هائلة لم تُستغلّ بعد، وستكون إذا ما استُغلّت دافعاً رئيسياً لجعل روسيا الاتحادية واحدة من أغنى دول العالم. أمّا من الناحية الجيوبوليتيكية، فروسيا الاتحادية في حقيقة أمرها هي قلب أوراسيا وجناحاها، وتصدق عليها النظرية الاوراسية– التي تُعدّ واحدة من النظريات الجيوبوليتيكية ذات المصداقية العالية، إذ هي تُشكّل القلب وتقترب جداً من قوس النفط وقوس الازمات في آن معاً؛ وإذا ما أضفنا الإرث السياسي والاستراتيجي المتحقّق لروسيا الاتحادية نتيجة تفكّك الاتحاد السوفياتي السابق، فإنّ ذلك كلّه سيجعل روسيا الاتحادية أحد الأطراف الرئيسيين على المسرح الدولي.

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، كتب صانع ومخطّط السياسة الخارجية الأميركية في الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة سنة ١٩٤٧، جورج كينان، تقريراً للإدارة الأميركية آنذاك حاول فيه أن يرسم إستراتيجية متماسكة لمواجهة الحليف السوفياتي القديم. وقد عُرفت استراتيجيته باستراتيجية "الاحتواء "، وهي فكرة جيوبولتيكية محضة تحثّ الولايات الأميركية على التمركز في نقاط معيّنة من البرّ الأوراسي، سواءً عبر قواعد عسكرية أو أحلاف مركزية أو أنظمة صديقة ، وهدفها الأساسي محاصرة "قلب الأرض" الأوراسي و دفعه إلى الداخل ما أمكن، تجنّباً لتمدّده خارج حدوده السياسية، تمهيداً لتفكيكه من الداخل.[٩]

ومن المعروف أنّ حدود "أوراسيا" تمتدّ (أوروبا وآسيا) غرباً من حدود أوروبا الغربية على المحيط الأطلسي حتى ضفاف الصين وروسيا على المحيط الهادئ في الشرق. هي أكبر قارّات العالم، وهي المحور في مجال الجيوبوليتيك، ففيها يعيش حوالى ٧٥٪ من شعوب العالم، وفيها أيضاً معظم ثرواته، سواء كانت مخبوءة تحت ترابها أو ظاهرة في مشاريعها وأعمالها. كما أنها تنتج حوالى ثلثي الناتج القومي العالمي، وفيها حوالى ثلاثة أرباع مصادر الطاقة المعروفة في العالم.

[٩] سوريا في مهبّ التحوّلات الدولية.. دراسة جيوبوليتيكية نظرية، جلال خشيب، الحوار المتمدّن، العدد: ٣٨١٥، ١٠ آب ٢٠١٢.

وكان "نيكولا سبيكمان"، أول من أرسى الفكر الاستراتيجي الأميركي تجاه أوراسيا ١٩٤٤، قد قسّم جغرافيا الأوراسيا إلى: قلب الأرض (Heart Land) ، وهو روسيا، والتي لها امتداد برّي يتجاوز ١٧ مليون كم٢، وإلى هلال كبير من الدول الساحلية سمّاها "أرض الحافّة" أو اليابسة (Rim Land)؛ ويشمل هذا الهلال كلّ أوروبا وشبه الجزيرة العربية، والعراق، وآسيا الوسطى، وإيران وأفغانستان، والهند، وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا، وهي دول تمتاز بأهمية مواقعها ومواردها الطبيعية والاقتصادية المتنوّعة. و"أرض الحافّة" هي قوس الأزمات عند بريجنسكي، وهي العالم العربي الإسلامي، وتسمّيه الولايات المتحدة الشرق الأوسط الكبير، والذي لا زالت تشكّل السيطرة عليه نقطة السيطرة على العالم. وقد اعتبر "سبيكمان" أنّ الحرب العالمية الثانية قد حدّثت هدف السيطرة على هذا النطاق الساحلي، ومن ثمّ فهو منطقة الارتطام [Crush Zone] أي المنطقة التي سوف تشهد فيما بعد الصراع من أجل السيطرة على مواردها، وممرّاتها المائية.[١٠]

وبما أنّ روسيا هي بمثابة الظهر الخلفي لمنطقة "الارتطام"، وهي "القلب"، فإنّها سوف تسعى للوصول إلى البحار والمحيطات عبر التوغّل في هذه المنطقة. لذلك، على الولايات المتحدة أن توقف هذا التوغّل من خلال سياسة الاحتواء؛ ولكي تتمكّن من ذلك واحتواء المدّ الروسي السلافي في الأوراسيا، عليها أن تتحوّل إلى قوّة بحرية عظمى تحيط بالأوراسيا، من المحيط الأطلسي، إلى البحر المتوسط والمحيط الهندي وحتى المحيط الهادئ. وبرأيه، فإنّ هذه هي الطريقة الوحيدة الفعّالة لمواجهة الموقع الحصين لروسيا، وهنا تبرز أهمية حاملات الطائرات والغوّاصات النووية، كركيزتين أساسيتين لقوّة الولايات المتحدة العسكرية والاستراتيجية.[١١]

كذلك، دعا "سبيكمان" إلى منع توحيد دول هذا النطاق، وقيام أحلاف عسكرية ضمنه، ليبقى مفكّكاً إلى دويلات تحت سيطرة الولايات المتحدة، ما استدعى بناء قواعد عسكرية أميركية كثيرة في الأوراسيا؛ وأميركا اليوم تحتلّ بلدين من دول الطوق، وتقيم آلاف القواعد العسكرية حول العالم، وتنشر ثلاثة عشر أسطولاً، وتستخدم دبلوماسية عسكرية ساحقة لتحقيق رؤيتها الجيوستراتيجية للعالم!

[١٠] روسيا: "قلب العالم" يخفق من جديد، مجلة الجيش- العدد ٢٦٢، نيسان ٢٠٠٧ .

[١١] روسيا: "قلب العالم" يخفق من جديد، المصدر السابق.

بناءً على ذلك، فقد عملت روسيا منذ مجيء فلاديمير بوتين إلى السلطة عام (٢٠٠٠)، على استدراك ما اعتبره الكثيرون خطأ القرن الإستراتيجي؛ أي قرار الرئيس الأسبق "غورباتشوف" بحلّ الإتحاد السوفياتي. فمنذ ذلك الوقت و روسيا تعاني أزمة جيوبوليتيكية تهدّد أمنها القومي بفعل الامتداد الأطلسي إلى جوارها القريب. لذا، فالإستراتيجي بالنسبة لروسيا اليوم و الأكثر إلحاحاً هو الحرص على تحويل " الأراضي الساحلية" إلى حلفاء لها، عبر التغلغل الاستراتيجي إلى هذه المناطق و إقامة أحلاف متينة في مواجهة السطوة و التمدّد الأطلسي الجديد. لذا ينبغي عليها التحرّك شرقاً و غرباً لتحقيق هذا التكامل الأوراسي القارّي، فتصبح بذلك "أرض الحافّة" ضرورة لروسيا لتصبح فعلاً قوّة جيوبوليتيكة قارّية مستقلّة. وقد حرص الروس على عدم التراجع أو التردّد في مواصلة هذه الإستراتيجية الكبرى، والتي تتطلّب منهم إمكانيات ضخمة لتفعيلها. لذا، أولت روسيا منذ مجيء بوتين اهتماماً كبيراً بتحسين اقتصادها بدلاً من تركيز كلّ الجهود في الصناعات الحربية الثقيلة.

وبدا واضحاً أنّ الروس قد وضعوا نصب أعينهم استراتيجية تهدف إلى استرجاع أمجاد روسيا القيصرية، والخروج بها من وضع الدفاع إلى وضع الهجوم، لتأمين الأمن القومي الروسي البعيد. وهذا ما عكسته نتائج الحرب الجورجية الأخيرة (٢٠٠٨) لصالح الروس، والتي شكّلت بداية لنهاية الأحادية الأميركية وتمهيداً لظهور نظام دولي متعدّد الأقطاب تحتلّ فيه روسيا العائدة مكانة الكبار.

وإذا كانت جورجيا قد احتلّت قبل سنوات قليلة مركز التجاذب كمنطقة صدام فيما عُرف الجيوبوليتيكا، فإنّ سوريا باتت تمثّل ساحة تجاذبات إقليمية و منطقة "إرتطام" جيوبوليتيكة بين المديان الجيوبوليتيكيان الكبيران. فسوريا، اليوم، تُعدّ وفقاً للإستراتيجية الأميركية، جزءً حسّاساً من "أرض الحافّة" لمحاصرة روسيا من جهة الجنوب الغربي و الحيلولة بينها و بين المياه الدافئة. إن إقامة أنظمة حليفة في مناطق حسّاسة كهذه– و التي تمثّل دفاعات متقدّمة للأمن القومي الروسي– هو مطلبٌ أمريكي ملّح؛ إضافة إلى ذلك، فإنّ سوريا اليوم تُعّد دولة إرتكازية – pivotal states – على حدّ تعبير البروفيسور "بول كينيدي" في إحدى مقالاته عن الإستراتيجية الأميركية، إلى جانب جورجيا في القوقاز. لذا، فأهمية هاتين المنطقتين بالنسبة للطرفين تجعل منهما بالمفهوم الجيوبوليتيكي منطقتي "ارتطام" .[١٢]

[١٢] روسيا: "قلب العالم" يخفق من جديد، سوريا في مهّب التحوّلات الدولية، مصادر سابقة.

ونرى سوريا اليوم بأنّها تمثّل ساحة تجاذبات إقليمية حادّة و مسرحاً لتحقيق الأفضلية الأمنية للأمن القومي المتقدّم لكلّ القوى الأطراف المتنافسة، سواء كانت دولية (متمثّلة في "الولايات المتحدة" و "روسيا") أو إقليمية ("السعودية" و حلفاؤها في مقابل "إيران" وحلفائها) حيث كان من المقرّر لإيران أن تجد نفسها معزولة إقليمياً؛ و هذا هو المقصد الأوّل من إسقاط النظام السوري، كمرحلة تكتيكية لهدف إستراتيجي يستهدف ضرب إيران. وغياب النظام السوري سيُفقد إيران عمقها الإستراتيجي في المنطقة و يجعلها دولة حبيسة من ناحيتها الجنوبية، ويغلق قنوات الاتصال بينها و بين حلفائها، و سيحوّل سوريا إلى دولة عازلة لصالح "إسرائيل"، كالأردن تماماً.

الحروب الخفيّة في سوريا.. ما أشبه اليوم بالبارحة

تمثّل الجغرافيا السورية منطقة استراتيجية – للدولة، كونها تشكّل طريقاً مثالياً لنقل النفط، ولديها حدود مشتركة مع عدّة دول شرق أوسطية رئيسية، من بينها الكيان الصهيوني " إسرائيل"؛ وهي بقعة الحرب الدائمة بالنسبة للمنطقة. ونتيجة لذلك، هناك اهتمام راسخ لحلفاء سوريا بمن يمسك بالسلطة في دمشق.

إن سوريا تشكّل خليطاً مركّباً من الفئات الدينية والثقافية والسياسية، التي تورّط العديد منها في صراعات تاريخية من أجل السيطرة والبقاء. وقد تعمّقت بمرور الوقت، الانقسامات الراسخة في المنطقة، والتي تلاعبت بها العناصر المحلية والخارجية في السعي نحو التفوّق المادّي والسياسي أو الإيديولوجي. فالصراع على النفط والصراع مع الكيان الصهيوني ومنافسات الحرب الباردة، على مدى عقود من الزمن، هي التي حرّكت بشكل فاعل سياسة الغرب الخارجية في الشرق الأوسط. وقد حاولت دول المنطقة، خلال الحرب الباردة، تفادي ربط مصائرها رسمياً بأيّ من الغرب أو الكتلة السوفياتية الشرقية، وفضّلت البقاء على الحياد. بيْد أنّ بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي لم تستسغ الحياد، وشنّ البريطانيون والأميركيون والإسرائيليون والسوفيات نتيجة ذلك حرباً خفيّة بالواسطة على سوريا للسيطرة على المنطقة.[١٣]

[١٣] قصور من الرمل: قرن من التجسّس والتدخّل الانكلو- أميركي في الشرق الأوسط، أندريه جيروليماتوس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر(٢٠١٢)، ص: ٢٨٧.

وفيما صاغ الخوف من شرق أوسط يسيطر عليه السوفيات في القرن العشرين، إضافة إلى الحركة القومية العربية التي تعمل كواسطة تحريك لروزنامة موسكو، المنحى الفكري الاستراتيجي الغربي، استمالت "السي. أي . إي" وغيرها من وكالات المخابرات الاميركية، كما فعل البريطانيون من قبلها، الحركات السياسية والفئات المنشقّة في أنحاء الشرق الأوسط التي يمكنها أن تفيد الغرب ووضعتها في مواجهة من يشكّلون تهديداً للمصالح الأميركية. واستعانت القوى الغربية، في ردّها على – ما اعتبرته– الشرّين التوأمين المتمثّلين بالشيوعية (الاتحاد السوفياتي) والقومية العربية، بالمجموعات الدينية المتطرفّة التي تعارض من حيث تكوينها كلاً من الإيديولوجيا السوفياتية " الملحدة" و"علمانية" القومية العربية. وشكّل "الأخوان المسلمون" واحدة من هذه المجموعات، وقد سلّحهم الغرب وحوّلهم لمواجهة القومية العربية والاتحاد السوفياتي.[١٤]

بدأت علاقة أميركا بالشرق الأوسط في مرحلة متقدّمة من القرن العشرين، حيث مثّلت سوريا المنطلق الأول للتدخل الأميركي في المنطقة. ولم تكن للولايات المتحدة مصلحة كبرى في الشرق الأوسط قبل الحرب العالمية الأولى. لكن، مع الازدياد الكبير في استهلاك النفط في الديار في العشرينيات من القرن العشرين، شرع الأميركيون في تحدّي السيطرة البريطانية الحصرية على الاحتياطات النفطية في الشرق الاوسط. وتوسّعت الاستثمارات الأميركية في نفط الشرق الأوسط طوال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، ومثّل أمن المنطقة مع نهاية الحرب العالمية الثانية مصدر قلق استراتيجي كبير للولايات المتحدة. وكانت طوبوغرافية سوريا مثالية للنقل الفاعل والرخيص للبترول؛ فهي تقع بين " الخليج الفارسي " والبحر الابيض المتوسط ممّا يجعل البلاد طريقاً مثالياً لخطوط انابيب النفط ليحلّ محلّ الطريق الطويل من حول السعودية إلى قناة السويس.

وعقدت شركة خطّ الأنابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) في العام ١٩٤٩ اتفاقاً مع الحكومة السورية، ليبدأ العمل بخطّ الأنابيب بحلول ١٩٥٠. و" التابلاين"، شركة فرعية لشركة النفط العربية– الأميركية، وهي بدورها شركة فرعية لشركة "تكساكو" التي تملكها كاليفورنيا.

[١٤] قصور الرمل..، ص: ٢٨٨ .

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، برزت الولايات المتحدة الأميركية بوصفها لاعباً رئيسياً في الشرق الأوسط. وأقام الأميركيون بعد عام ١٩٤٥ شبكتهم الاستخبارية الخاصّة، وأخذت وزارة الخارجية تتلقّى تقارير منتظمة من مكتب الخدمات الاستراتيجية، الاستخبارات الخاصّة عن مناطق أساسية في الشرق الأوسط، ومن بينها سوريا.

وقد خشيت كلٌ من الاستخبارات البريطانية والأميركية، مع توسّع تنافس الحرب الباردة بين الغرب والكتلة الشرقية، أن تصبح سوريا دولة تدور في الفلك السوفياتي. وتزايدت هذه المخاوف بعد إنشاء خطّ الأنابيب واعتماد سوريا المتزايد على المال و السلاح السوفياتي.

وبالفعل، فقد توسّع النفوذ السوفياتي بحلول الخمسينيات في شكل كبير في سوريا، وتركّزت " الكا. جي. بي"– الاستخبارات السوفياتية– جيّداً في دمشق. ولبّى السوفيات من طرفهم، حاجات السوريين وزوّدوهم على سبيل المثال، بالأسلحة في الحرب العربية– الإسرائيلية عام ١٩٤٨، التي هي في الواقع مصدراً رئيسياً للخلاف بين الولايات المتحدة وسوريا ولم يخف على واشنطن أن سوريا كلّما نفرت من الولايات الأميركية تقرّبت من موسكو. وشرعت لندن وواشنطن، رداً على ذلك، بالتفكير في استخدام استراتيجية خفيّة لتطبيق إجراءات مناهضة للشيوعية (الاتحاد السوفياتي) في سوريا، وأخذت أجهزة استخبارات البلدين تخطّط، مع نهاية العقد، لتغيير النظام في دمشق .[١٥]

أخذت البلاد تعاني في غضون ذلك من التخبّط. فبعد الحرب العربية– الإسرائيلية في العام ١٩٤٨، والتي جاءت مباشرة عقب الحرب العالمية الثانية، بدأت سلسلة من الانقلابات أدّت إلى درجة هائلة من عدم الاستقرار الاجتماعي– السياسي في الدولة السورية الحديثة والى تفشّي الفساد. وبالتالي، فقد طغى على المشهد السوري خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين الانقلابات العسكرية والانقلابات العسكرية المضادّة بدعم من الاستخبارات الاميركية والبريطانية، وذلك حماية لمصالح بلديهما ومنعاً للتغلغل السوفياتي في سوريا.

[١٥] قصور الرمل..، ص: ٢٩٢ .

ومن الخطط التي كانت تُعتمد لإطاحة النظام السوري أن يعمل عملاء الاستخبارات البريطانية والأميركية على زعزعة الاستقرار داخل سوريا وعلى طول حدودها، مع بتشجيع "الأخوان المسلمين" على التمرّد، فيما يتمّ تدبير هجمات " سورية " في الأردن والعراق، وسيسمح عندئذٍ هذا النشاط العدوان السوري المزعوم للولايات المتحدة باستحضار مبدأ "آيزنهاور" المعروف، فتمدّ العراق بالمساعدة لاجتياح سوريا.

تمتّع البريطانيون والأميركيون في أواسط الخمسينيات بعلاقات ناشطة مع " الأخوان المسلمين". ومع اكتساح حزب البعث (اليسار) السلطة في سوريا بعد انتخابات ١٩٥٧، تلهّف تنظيم "الأخوان"، على غرار الأميركيين والبريطانيين، للتخلّص من النظام الجديد، وإن لدوافع مختلفة جذرياً. وطُبعت مرحلة الستينيات من القرن العشرين بأعمال الشغب والمؤامرات التي حرّض عليها "الأخوان المسلمين" ضدّ النظام البعثي، خوفاً من الشيوعية واعتراضاً على الإيديولوجية العلمانية لحزب البعث.

في تشرين الثاني عام ١٩٧٠، أمسك " حافظ الأسد" بزمام السلطة في سوريا ونجح في تثبيت الحكم بعد عهود من الانقلابات المتكرّرة. وقد شرع الأخوان المسلمون في العام ١٩٧٦ بعملية لإطاحة "الأسد" وإقامة حكم سنّي في سوريا، ردّاً على اعتلاء الاسد العلوي سدّة الرئاسة. واستهدفت حملة من الاغتيالات ضبّاطاً عسكريين بعثيين وسياسيين علويين من أنصار "الأسد"؛ كما حاولوا اغتيال الأسد في العام ١٩٨٠، وعملوا على إثارة أعمال الشغب والقتل في سوريا.

لم يكن ليعمل " الأخوان المسلمين" لوحدهم. فقد طلبت "السي. أي. إي" مساعدتهم لزعزعة الاستقرار في سوريا، خاصّة وأنه وفي عام ١٩٨٣ وقّع الأسد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي. وما إن أصبح الأخوان المسلمين مرتبطين بالمصالح الغربية حتى قرّرت " الكا. جي. بي" القضاء على التنظيم في سوريا.[١٦]

ومن أوجه الصراع الاستخباراتي بين " الكا. جي. بي" و "السي.آي. إيه" في سوريا، أن أوعزت الاستخبارات السوفياتية في شباط ١٩٨٣ لسرايا الدفاع في الجيش السوري بقيادة "رفعت الأسد" أن تقضي على أعمال

[١٦] قصور الرمل..، ص: ٢٩٢.

الشغب التي افتعلها تنظيم الأخوان المسلمين في مدينة "حماة " بإيعازٍ من الاستخبارات الاميركية والبريطانية، بهدف زعزعة الاستقرار في سوريا، وبالتالي الإطاحة بنظام " حافظ الأسد"، آنذاك.[١٧]

لذا،وبعد عقود من الانقلابات والانقلابات المضادّة، يمكن القول إن "الأسد" وقى سوريا من الانقلابات بدعم من الاتحاد السوفياتي ومساندته في شتّى المجالات، السياسية منها والاستخباراتية والعسكرية كذلك.

سوريا.. بوّابة فكّ سياسة "الخنق الاستراتيجي" الأميركية عن روسيا

تُعدّ الجغرافيا العامل الأهم لفهم طبيعة السياسة الروسية. فروسيا، الدولة الكبرى من حيث الحجم في العالم، تبلغ مساحتها حوالي ١٧مليون كيلومتر مربع. كما تعدّ روسيا ضعف مساحة ثاني دولة تليها في القائمة (تبلغ مساحة كندا حوالي ٩ ملايين كيلومتر مربع). ويبلغ فرق التوقيت بين شرق روسيا وغربها حوالي ٩ ساعات. هذه المساحة الهائلة لدولة واحدة تفرض على روسيا عدّة عوامل سياسية، على رأسها أنها كدولة مترامية الأطراف هي في ذات الوقت دولة مستباحة الحدود؛ فمعضلة روسيا الأساسية أنه ليس لها حدود دفاعية. ولذلك، ظلّت وسيلة الدفاع الرئيسة لروسيا على مرّ العصور هي التوسع الجغرافي عسكرياً وسياسياً خارج حدودها.

وتكمن معضلة أخرى فيما يخصّ جغرافية روسيا، في أنها رغم اتساع مساحتها ليست لديها منافذ مفتوحة على أعالي البحار. فمن جهة الغرب تطلّ مدينتا بطرسبرغ أو كالينينغراد على بحر البلطيق الذي يفصله عن بحر الشمال مضيق أوريسند، كما أن كلاً من ألمانيا وبريطانيا تطلاّن على بحر الشمال، ما يمثّل عائقاً آخر أمام اتصال روسيا بالمحيط الأطلنطي؛ وجنوباً، تطلّ موانئ روسيا على البحر الأسود الذي يفصله عن البحر المتوسط مضيقا البوسفور والدردنيل في تركيا؛ وشرقاً، تعدّ مدينة فلاديفوستك الميناء الأهم لروسيا على بحر اليابان والمحيط الهادي، ولكن نظراً لقربها من المدار القطبي، فإن روسيا عموماً تعاني من عجز الإطلالة على مياه دافئة طوال العام .

[١٧] قصور الرمل..، ص: ٢٩٣.

ونظراً لحاجة أيّ قوّة عظمى لوجود قوة بحرية مساندة، تدفع هذه المحدّدات بسياسة روسيا الخارجية لاتباع منهج معيّن، وهو ما يظهر في أهمية ميناء طرطوس السورية بالنسبة للاستراتيجية الروسية العامة. وكذلك، في سعي روسيا لاستمالة قبرص كميناء محتمل لها على المتوسط. كما أن إيران –ضمن هذه الرؤية– تعدّ موطئ رئيساً لروسيا للوصول إلى المحيط الهندي. وبصورة عامة، تشكّل سورية أهمية استراتيجية لروسيا، ليس فقط لوجود ميناء طرطوس، وإنما أيضاً لأن سورية تمثّل ورقة أساسية في علاقة روسيا بتركيا التي تتحكم في عنق الزجاجة التي تصل روسيا بكلّ من الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب أوروبا.

بناءً على ما تقدّم، وفي أعقاب التطوّرات الإقليمية الكبرى التي شهدتها المنطقة العربية ، ولاسيّما بعد الاحتلال الاميركي للعراق، وانتشار الوجود الغربي في مناطق جغرافية قريبة من الحدود الجنوبية لروسيا " إذ امتدّ الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي إلى الحدود الروسية من الجهة الغربية والشمالية، واقتربت القوّات الأميركية من الحدود الجنوبية لموسكو، في إطار سياسة " الخنق الاستراتيجي"، ارتأت روسيا ضرورة أن تفتح ثغرة ما في هذا الجدار لتعبر من خلالها إلى مرتكزات المصالح الأميركية العالمية، وهي المنطقة العربية. ومن الطبيعي أن يختار الروس سوريا بوّابة ومنفذاً وحليفاً لهم في المنطقة، خصوصاً أن هناك أرضية جاهزة لإحياء علاقات الصداقة والتحالف، إضافة إلى الإرث التاريخي للعلاقات بين البلدين ، وذلك بعد خسارة روسيا الكبيرة لحليفها الاستراتيجي الذي هو العراق.

وتحاول روسيا الخروج من الضغط الذي تحاول أن تفرضه عليها الدول المجاورة بدعم من واشنطن. فبعد تهديد أوكرانيا بطرد أسطول البحر الأسود الروسي من قاعدته في "سيباستوبول"، المسار الوحيد للبحرية الروسية إلى البحر المتوسط، وذلك بعد حرب جورجيا ٢٠٠٨، وتزايد أنشطة السفن البحرية التابعة لحلف شمالي الأطلسي، بدأت روسيا بالاتجاه نحو خيارات بديلة، كان من ضمنها سوريا.. إذ صرّح القائم بالأعمال الروسي في دمشق إيغور بيلاييف:" إنّ البحرية الروسية تقوم منذ مدّة بأعمال الدورية في المنطقة. لكن، من الآن فصاعداً، سيكون هناك وجود دائم لها في البحر المتوسط"؛ وهو ما عاد وأكدّه: "إنّ روسيا ستعزّز وجودها في البحر المتوسط، وإن سفناً روسية ستزور سورية وموانئ صديقة أخرى بشكل متكرّر أكثر من قبل".[١٨]

[١٨] طرطوس السورية: أوّل مركز للأسطول الروسي في المتوسط، بي. بي. سي، تاريخ ١٢ أيلول ٢٠١٣.

كما أشار نائب قائد البحرية الروسية السابق ايغور كاساتونوف، في أعقاب اجتماع قادة بحريين من روسيا وسوريا في ١٢ أيلول ٢٠٠٨ في موسكو، عقِد لتعزيز الثقة والتفاهم بين أسطولي البلدين: " طرطوس تتمتع بأهمية جيوسياسية عظيمة نظراً إلى كونها المنشأة الروسية الوحيدة من هذا النوع في الخارج".[١٩]

وحول أهمية مرفأ طرطوس للبحرية الروسية، صرح الأدميرال السابق في البحرية الروسية "إدوارد بالتين: "من المفيد جداً أن يكون لروسيا مرفأ دائم في البحر المتوسط تتوقف فيه القطع البحرية الروسية، بدلاً من العودة إلى قواعدها في البحر الأسود كلّما انتهت من أعمال الدورية في البحر المتوسط".[٢٠]"

وطرطوس مدينة ساحلية سورية يعرفها العالم تاريخياً. فهي الميناء البحري الأهم في سورية الذي يشرف على البحر المتوسط ويطلّ عبره نحو أوروبا وقبرص، ويشرف من الناحية الإستراتيجية على ممرّين دوليين هما: البوسفور وجبل طارق. والموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به مدينة طرطوس على البحر الأبيض المتوسط يشكّل السبب الرئيسي لتحرّكات غير مسبوقة تقوم بها الأساطيل الروسية في المنطقة؛ وتقوم بعض سفن هذه الأساطيل بزيارة لقاعدة الدعم المادي والتقني الروسية في ميناء طرطوس، والتي تمّ تأسيسها منذ الثمانينات في العهد السوفياتي. حيث تشكّل القاعدة موقعاً على درجة من الأهمية بالنسبة لروسيا الاتحادية، كونها تلعب دوراً في الحفاظ على موازين القوى الدولية، لاسيّما في مجال السيطرة على البحار العالمية، وعبرها على البرّ وعلى الممرّات التجارية العالمية الرئيسية.

وقد وجد الاتحاد السوفياتي في امتلاكه لهذه النقطة المهمة على ساحل المتوسط عنصراً رئيسياً في معادلة ميزان القوى مع الغرب، وهي تشكّل ذات الأهمية بالنسبة لروسيا. لذلك، يبدو أن موسكو عازمة على الاحتفاظ بالقاعدة بأيّ ثمن، لأنها الوحيدة للقوّات البحرية الروسية خارج روسيا (باستثناء مقرّ أسطول البحر الأسود الروسي في ميناء سيفاستوبل في أوكرانيا)، ولأن خسارتها ستؤدّي إلى ظهور نقطة ضعف مؤثّرة جداً على القدرة القتالية للأساطيل الروسية، لاسيّما وأن التنافس الأميركي– الروسي ما زال مستمراً وكأنه إرث من مرحلة الصراع الأميركي – السوفياتي!

[١٩] المصدر السابق + وكالات أنباء بتاريخ ١٢ أيلول ٢٠٠٨.

[٢٠] وكالات أنباء، تشرين الثاني ٢٠٠٨.

ومع تسارع وتيرة التنافس الدائر بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية على بسط النفوذ والتمدّد الجغرافي والاستراتيجي في مناطق متفرّقة من العالم، سيّما التي تحتلّ أهمية سياسية وعسكرية بالغة للطرفين، بدأت المساعي الروسية الحثيثة للبحث عن قواعد عسكرية لها خارج حدودها التقليدية إن صحّ التعبير، وهي حدود الاتحاد السوفياتي سابقاً. ومع انتقال حرب النفوذ إلى حرب على القواعد العسكرية لكلا الطرفين وزيادة الانتشار، ووضع الولايات المتحدة وحلف الناتو أيديهم على قواعد عسكرية في كافة المناطق الحسّاسة بالنسبة لروسيا، خصوصاً في آسيا الوسطى، في ظلّ حصارها المستمرّ بقواعد الدرع الصاروخي، كان لا بدّ للروس من البحث الحثيث عن قواعد عسكرية خارج حدود روسيا الجغرافية وفي مناطق النفوذ الأميركي، حفاظاً على أمنهم القومي ودفاعاً عن مصالحهم الاستراتيجية وبقائهم على الساحة الدولية كقوّة فاعلة ومؤثّرة في الأحداث العالمية، سيما بعدما خسرت روسيا العديد من قواعدها الجوّية والبحرية بشكل اضطراري، والتي استفاد منها الخصم الأميركي بالدرجة الأولى!

لكن، وبعد خسارة روسيا لقواعدها في آسيا الوسطى، وحتى في ليبيا رغم عدم وجود قاعدة لها هناك في أيّ وقت من الأوقات، إلا أنها استطاعت أن تحافظ على قواعدها البحرية الهامة والاستراتيجية في كلّ من أوكرانيا وسوريا على البحرين الأسود والمتوسط، وهو ما أحدث قلقاً بالغاً لدى الإدارة الأميركية؛ إذ تمكنت روسيا (في ٢٧ نيسان ٢٠١٣) من تجديد عقد استئجارها لقاعدة "سيفاستوبول" على البحر الأسود بعد وصول الرئيس الأوكراني (الحالي) إلى السلطة، ونجحت بتمديد العقد إلى العام ٢٠٢٤ ، رغم قلقها البالغ من احتمال عدم تجديده أيام الإدارة السابقة لأوكرانيا، حيث كان من المفترض أن ينتهي في العام ٢٠١٧.

يُذكر أنه في العام ٢٠٠٨، استطاعت روسيا الحصول على موافقة الرئيس السوري بشار الأسد لتطوير وتوسيع قاعدتها في طرطوس لتسمح باستقبال السفن النووية وغيرها من التجهيزات الحربية الروسية.

من جهة أخرى، أوردت صحيفة "كومرسانت" الروسية تقريراً قدّمه النائب الأول لوزير الدفاع الروسي، وقائد أركان الجيوش الروسية الجنرال نيكولاي ماركوف، شمل عناصر ستؤدّي إلى زعزعة الاستقرار وجرّ روسيا

إلى عمليات حربية قد تؤدّي إلى مواجهة بين روسيا والناتو، وأشار التقرير إلى تزايد احتمالات نشوب نزاعات محلية أو إقليمية قد تتحوّل في ظروف معيّنة إلى حروب واسعة تُستخدم فيها أسلحة نووية.[٢١]

كما ذكرت صحيفة "نيزافيسيمايا" الروسية في تقرير لـ"سيرغي كانوفالوف" بعنوان "الجيش الروسي سيحمي القاعدة البحرية في الشرق الأوسط"، "إن القيادة الروسية ارتكبت الكثير من الأخطاء في السابق عندما تركنا القاعدة البحرية في فيتنام للأمريكيين، وتركنا كوبا، ومنشآت عسكرية في البلقان، خاصّة المطار العسكري في يوغوسلافيا. كما خسرنا القدرة على الحصول على قاعدة عسكرية في ميناء طرابلس بليبيا، رغم أننا لم ندعم نظام معمّر القذافي في ليبيا. لذا، على الأقلّ، يجب أن تبقى لنا قاعدة طرطوس!!"[٢٢]

أمّا فلاديمير بوتين، الرئيس الروسي الحالي، فقد أكّد خلال زيارته مقرّ قيادة القوّات المسلّحة الروسية " إنّ لروسيا مصالح في منطقة البحر الأبيض المتوسط ترتبط بضمان أمنها القومي.. فهذه المنطقة هي منطقة استراتيجية مهمة، ولدينا فيها مصالحنا المرتبطة بضمان الأمن القومي لروسيا الاتحادية". وأضاف: " لذلك بالذات تنوي روسيا خلق ظروف ملائمة لمرابطة سفنها الحربية في البحر الابيض المتوسط".[٢٣]

تجدر الإشارة إلى أن سوريا كانت من أقوى حلفاء موسكو خلال مرحلة الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وكان للأسطول البحري السوفياتي قاعدة تموين وصيانة في ميناء طرطوس بموجب اتفاق موقّع بين البلدين عام ١٩٧١. وقد توقفت البحرية الروسية عن استخدام هذه التسهيلات في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي.

الأزمة السورية: مخاض ولادة نظام عالمي جديد!

لطالما مثّلت سوريا مفتاح المنطقة العربية. فعند سقوطها كانت المنطقة بأكملها تسقط بعدها بعدد من السنين لا يتجاوز أصابع اليدين، مثلما حصل مع الإسكندر المقدوني، ثم مع المسلمين إثر معركة اليرموك، أو أكثر قليلاً بحدّ لا يتجاوز ثلث قرن (الرومان حين سقطت سوريا بيدهم عام ٦٤ قبل الميلاد، ثم مصر في ٣١ قبل

[٢١] صحيفة "كومرسانت" الروسية، تشرين الثاني ٢٠١١.

[٢٢] صحيفة "نيزافيسيمايا" الروسية، ١٨ حزيران ٢٠١٢.

[٢٣] وكالات أنباء، ٧ حزيران ٢٠١٣ .

الميلاد)، فيما كان الزمن أقلّ مع السلطان سليم الأول بعد معركة مرج دابق عام ١٥١٦، إذ سقطت مصر والحجاز في العام التالي، ثم العراق عام ١٥٣٤، وفي عام ١٩١٨، كان زمن تداعي الدولة العثمانية بعد سقوط دمشق في ١ تشرين الأول ١٩١٨ بيد الحلفاء لا يتجاوز تسعة وعشرين يوماً، حين وقّعت صكوك الاستسلام في جزيرة مودروس؛ فيما هذا لم يحصل لدى انفلات بغداد والقدس من يديها عام ١٩١٧ ولا القاهرة في ١٨٨٢. وفي عام ١٩٥٥، لم يكن انحياز سوريا إلى عبد الناصر سبباً فقط في موت حلف بغداد، وإنما بعد الوحدة المصرية– السورية في ٢٢ شباط ١٩٥٨، كان طريقاً أدّى إلى سقوط نوري السعيد في ١٤ تموز ١٩٥٨، وعدنان مندريس في ٢٧ أيار ١٩٦٠، بانقلابين في بغداد وأنقرة فقدا الحكم وحياتهما بعدهما، فيما لم تؤدّ الهيمنة الأميركية على القاهرة منذ ١٩٧٤، ثم سقوط بغداد في ٩ نيسان ٢٠٠٣، إلى "استقرار" المنطقة بيد الأميركي، ما دامت دمشق خارج هذا السياق.

في عام٢٠١١، تسبّب نشوب الأزمة السورية (١٨ آذار في مدينة "درعا") في وقوع أزمة دولية هي الأولى منذ انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٨٩، والتي لم تستطع أن تقود إليها، لا حرب (١٩٩٩) للناتو في صربيا وكوسوفو "الحديقة الخلفية للروس" منذ أيام القياصرة ثم السوفيات، ولا غزو الأميركيين للعراق عام ٢٠٠٣.

في ٤ تشرين الأول ٢٠١١، وداخل قاعة مجلس الأمن في نيويورك أعلن الفيتو الروسي– الصيني المزدوج بداية مجابهة حلف موسكو– بكين، مدعوماً بدول مجموعة البريكس (الهند – البرازيل – جنوب أفريقيا)، مع حلف الناتو الذي يضمّ دول ضفّتي الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة، وصولاً إلى جناحه الجنوبي الشرقي ممثّلاً في تركيا.

وخلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، ترادف الصراع الدولي على سوريا و في سوريا بين هذين المعسكرين، وهو تطوّر استقطابي قد كسر القطبية الأحادية العالمية للولايات المتحدة الأميركية البادئة في عام ١٩٨٩، مع مجابهة إقليمية بين تركيا والخليج، بدعم من التحالف الغربي بزعامة واشنطن، وبين إيران و محور روسيا– الصين.

من هنا، مثّلت دمشق منصّة لإعلان صراع دولي– إقليمي بين معسكرين مع امتدادات سورية محلية لكلّ منهما. وقد تشجّع الروس والصينيون على محاولة كسر هيمنة القطب الواحد الأميركي للعالم من خلال

مجابهة واشنطن في الأرض السورية، منذ ذلك الفيتو الشهير في ٤ تشرين الأول ٢٠١١، والمتكرّر في ٤ شباط ٢٠١٢ و١٩ تموز ٢٠١٢، قبل أن تقبل واشنطن بالأمر الواقع الدولي– الإقليمي المستجدّ، وتقرّ في اتفاقية موسكو في ٧ أيار ٢٠١٣ بمفتاحية موسكو في حلّ الأزمة السورية.

وقد شكّل الهجوم الكيميائي الذي استهدف مدينة " غوطة"، عاصمة الأمويين، بتاريخ ٢١ آب الماضي، تحوّلاً في قواعد "اللعبة" في سوريا. فالرئيس الأميركي، باراك أوباما وجد نفسه أمام عهد كان قد اتخذه بالتحرّك إذا تمّ استخدام السلاح الكيميائي في الصراع الدائر في الميدان السوري، فما كان منه إلاّ أن أعلن عن نيّته بشنّ عدوان " محدود" على سوريا بدعم عربي علني وسرّي في آنٍ معاً. لكنه، وتحت ذريعة الديمقراطية، قرّر في اللحظة الأخيرة العودة إلى الكونغرس للحصول على موافقته، الأمر الذي منح فرصة لدبلوماسية استثنائية وللحلّ السياسي من أبواب القيصر الروسي " فلاديمير بوتين" الذي يُتقن فنّ " الرقص على حافّة الهاوية" ويصيب في خطواته.

فخلال ربع الساعة الأخيرة، نجحت الدبلوماسية الروسية في نزع فتيل الحرب الأميركية " المفترضة" على سوريا ، آنذاك، حيث أعلن الروس عن مبادرة الإشراف الدولي على ترسانة سوريا الكيميائية مقابل وقف العدوان، فيما أعلنت دمشق عن موافقتها فوراً، وردّت واشنطن، بدورها، بصورة إيجابية على تلك المبادرة.

وقد كشف وزير الخارجية الروسية، سيرغي لافروف، بتاريخ ١٠ أيلول ٢٠١٣، أن المبادرة التي غيّرت المناخ الدولي كلّه باتجاه التسوية، قد طُبخت مع الأميركيين، وأن الرئيس الروسي بوتين ونظيره الأميركي أوباما، تبادلا الحديث، في عزّ إعلانهما عن الانقسام الكبير بين معسكريهما، حول إمكانات التوصل إلى مخرج من حتمية الحرب " المفترضة."[٢٤]

وبذلك، تكون قواعد اللعبة بين "العملاقين" أو "القوّتين الجبارتين" قد وُضعت من جديد، وتفاهمت دمشق وطهران مع موسكو حول استراتيجية إدارة الصراع من خندق مشترك. وبطبيعة الحال، فإنّ الصراع الدائر في سوريا معقّد للغاية، ويشتمل على ملفات متعدّدة ومتداخلة، وحيث توجد نقاط للتفاهم وأخرى للتفجير. وفي حين لا يجب أن نغفل أحجام القوى الإقليمية والدولية وأدوارها في خبايا الصراع الدائر حالياً في سوريا، تظهر

[٢٤] وكالات أنباء، ١٠ أيلول ٢٠١٣.

الحقيقة جلية، في أن الصراع في سوريا إنّما يدور فعلاً بين الدوليتن الجبارين " الاتحاد الروسي" و "الولايات المتحدة."

فبعد حوالي ثلاثين عاماً من انهيار الاتحاد السوفييتي كقطب ثانٍ في الساحة الدولية، وبزوغ نجم الولايات المتحدة الأمريكية كنظام أحاديّ القطبية، استطاعت روسيا أخيراً أن تعود كقطب دولي أساسي في الساحة الدولية والإقليمية، وكلاعب رئيس في المنطقة الشرق أوسطية، خاصّة بعد اندلاع الأزمة السورية. وهي نجحت بعد عدّة سنوات من الصراع مع الولايات المتحدة على الملف السوري، وفيما بعد الملف الإيراني على وجه التحديد، من أن تفرض ذاتها كقوّة دولية لا يمكن تجاوزها وتخطّيها.

وقد سطّر فلادمير بوتين، في مقاله المعنون بـ "دعوة للحذر"، ملامح النظام الدولي المطلوب، وذلك بُغية تجنّب وقوع صدام مع الدول العظمى، وبغرض تجنّب ضياع دور الأمم المتحدة كلاعب دولي مهم، خاصّة في حلّ النزاعات والصراعات الدولية. و هو استطاع بإتقان ضرب الفكرة الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية، والقاضية بتعميم ونشر الديمقراطية وتحقيق السلم العالمي؛ واستعرض الفشل الذريع الذي لحق بالولايات المتحدة جرّاء اتخاذها قرارات أحادية الجانب، خاصّة فيما يتعلّق بأفغانستان والعراق. كما طرح المقال أهمّية الحفاظ على مؤسسات المجتمع الدولي كمرجع أساسي لفضّ النزاعات الدولية بطريقة لا تتيح للولايات المتحدة التفرّد باتخاذ القرارات الدولية، وذلك من خلال احترام مؤسسات المجتمع الدولي وقراراتها.[٢٥]

هذا المقال لبوتين كان بمثابة إعلان رسمي عن قيام روسيا باستغلال الثغرات التي أحدثتها الولايات المتحدة في بُنية النظام الدولي، والتي أعطتها ذريعة لإعادة تنظيم وترتيب العلاقات الدولية بمنظور جديد، يختلف عمّا صار عليه الحال خلال فترة النظام الأحاديّ القطبية. فقد نجحت روسيا في إعادة توازن القوى على الساحة الدولية للحفاظ على "السلم والاستقرار"، وتمكنت من أن تكون بمثابة صمّام أمان "النظام الدولي" الذي باتت معالمه واضحة اليوم، وبرزت نتائجه من خلال التأثير المجدي على الولايات المتحدة الأمريكية بغرض وقف تدخلها العسكري السافر في سوريا.

[٢٥] مراجعة مقالة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين " دعوة للحذر"، موجودة في الملحق.

فروسيا استطاعت من خلال مبادراتها السياسية والدبلوماسية أن تمنع الولايات المتحدة من خوض الحرب بصورة منفردة ضدّ سوريا. والأمر الذي يبدو جلياً هو أن روسيا اليوم أقوى ممّا كانت قبل ثلاثين عاماً؛ فهي انتقلت من مرحلة الدفاع عن مصالحها إلى مرحلة جديدة من التحدّي للحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة. وظهر ذلك واضحاً في معالجتها للملف السوري، عندما تحدّت روسيا العالم وزوّدت سوريا بالأسلحة التي تحتاجها.

التحدّي الإسلامي.. والأمن القومي الروسي

أولت روسيا، منذ زمن قديم، اهتماماً متزايداً بالمنطقة العربية والإسلامية، لما لها من تأثير مباشر على أمن روسيا ومصالحها. كما اعتبرت هذه المنطقة جزءاً لا يتجزّأ من محيط روسيا الأمني نظراً لوقوعها جغرافياً قرب حدود روسيا الجنوبية؛ فهي لا تبعد عن هذه الحدود سوى ١٠٠٠ كم. لذا، فإنّ مجريات الأحداث في المنطقة كانت ولاتزال تشكّل مصدر تهديد للأمن القومي الروسي، خاصّةً وأنّ الولايات المتحدة الأميركية ما تزال تتمتّع باحتكار النفوذ على أغلب البلدان الرئيسية في المنطقة.

أمّا المنطقة الجنوبية، فهي المنطقة الواسعة التي كانت في الماضي جزءاً من الاتحاد السوفياتي، وتمتدّ حتى الحدود الجنوبية لروسيا. وهي تضمّ القوقاز، وفيه ثلاث دول: جورجيا، آذربيجان، وأرمينيا، التي يحاذيها من الجنوب كلٌ من تركيا وايران؛ والمنطقة تحتوي أيضاً على آسيا الوسطى الممتدّة ما بين بحر قزوين وحتى حدود الصين، وتشمل خمسة من دول الاتحاد السوفياتي السابق هي : كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، قرغيزستان، وطاجكستان. وفي جنوب هذه الدول توجد سلسلة من الدول الإسلامية الممتدة ما بين تركيا والصين: إيران وأفغانستان، وتجاورها العراق وباكستان.

وتضمّ هذه المنطقة، كتلة جيوسياسية مُتصلة. وإذا أُضيف إليها الشرق الأوسط الموسّع، فإنّها توجد قواسم مشتركة كثيرة تضمّ عناصر متعدّدة: جغرافيةً وإثنية واقتصادية ودينية وثقافية وسياسية. كما تحتوي على احتياطات من الطاقة هي الأكبر في العالم، وهي المناطق الأهم لناحية التوجّه إليها والانتقال منها في خطوط نقل الطاقة. والغرب ينظر إلى هذه المنطقة على أنّها تشكّل مجالاً بوسعه المساعدة على احتواء إيران

وتطويقها. لذا، فإنّ الأنشطة الغربية في هذه المنطقة تشمل حضوراً عسكرياً وشبكة من القواعد العسكرية، خاصة الأميركية منها، المنشورة في دول الشرق الأوسط والخليج وآسيا الوسطى والمحيط الهندي.

من جهة ثانية، تشهد منطقة شمال القوقاز بشكل عام، والتي تضمّ الجمهوريات المضطربة: الشيشان، وداغستان، وأنغوشيا، الكثير من الهجمات التي يشنّها مسلّحون ضدّ الشرطة والقوّات الإتحادية والمسؤولين المحليين، فضلاً عن أعمال إرهابية (داخلية وخارجية) في روسيا، وبعد حرب الشيشان الأولى بين القوّات الروسية والانفصاليين (١٩٩٤-١٩٩٦) اتخذ التمرّد طابعاً إسلامياً، وتجاوز حدود الشيشان ليتحوّل بعد العام ٢٠٠٠ إلى حركة إسلامية مسلّحة تنشط في القوقاز الشمالي برمته.

وفي الفترة الأخيرة، تصاعدت التوترات الأمنية والهجمات إلارهابية ضدّ روسيا وبعض البلدان الأخرى، لتصبح منطقة شمال القوقاز المضطربة مرتعاً لإرهاب بات يهدّد العالم، حيث برز المتشدّدون المرتبطون بتنظيم القاعدة الإرهابي، والقادمون من شمال القوقاز بين أكثر المقاتلين فاعلية في الحرب ضدّ النظام سوريا، ليسلّط وجودهم الضوء على المخاطر الأمنية التي قد يشكّلونها إذا عادوا إلى القوقاز الروسي الواقع على حدود المنطقة التي تعتزم موسكو أن تستضيف فيها دورة سوتشي الأولمبية الشتوية في العام ٢٠١٤.

ومع بداية الأزمة السورية قبل نحو ٣ أعوام، كانت روسيا من الدول السبّاقة التي أعلنت أنّ سوريا هي امتدادٌ للأمن القومي الروسي. وما انفكّت حتى اليوم تُساند وتدعم، بل وتدافع بشراسةٍ عن سوريا ونظام الحكم القائم فيها.

وقد طُرح، حتى الآن، الكثير من الدوافع والأسباب حول دعم روسيا للرئيس بشار الأسد وكيفية اعتبار سوريا امتداداً للأمن القومي الروسي. لكن، هناك تصوّر واضح حول الموقف الروسي من الأزمة السورية، والذي يعود في منشئه إلى مواجهة روسيا للاعتداءات الإرهابية للجماعات المتطرّفة – السلفية، خاصّة تلك "الوهابية" المدعومة من المملكة العربية السعودية وقد امتدت خلال العقود الثلاثة الماضية. هذه المواجهات من أفغانستان والقوقاز الشمالي والبلقان والشرق الأوسط، حتى وصلت إلى سوريا، لتفرض على روسيا دفع أثمان باهظة في مواجهتها. وبالرغم من الحديث عن قضايا بيع الأسلحة والقاعدة العسكرية في طرطوس، والتنافس بين الغرب والشرق، ومناطق النفوذ، لناحية دعم روسيا لسوريا، إلاّ أنّ أهم دليل على الدعم الروسي

هو مخاوف موسكو الحقيقية من إمكانية وصول حكومة إسلامية إلى الحكم في سوريا ذات آيدولوجيا وعقائد سلفية– وهابية. وفي حال حدث هذا الأمر، فروسيا لن تخسر مصالحها في سوريا فحسب، بل سيشكّل النظام الحاكم (الجديد) تهديداً جدّياً على أمن واستقرار المناطق المسلمة في روسيا .

تتخوّف روسيا كثيراً من صعود الحركات الإسلامية المتطرّفة في المنطقة خوفاً من انعكاس هذا الأمر على الحركات الإسلامية داخل روسيا، وبالأخصّ في المناطق الانفصالية في القوقاز كالشيشان أو داغستان، وهي مناطق ذات أهمية استراتيجية جغرافية في روسيا. فهذه المناطق سبق وأن عبثت بالأمن الروسي وأعلنت حالات تمرّد دعمتها حركات "وهابية" ذات امتدادات عربية! وفي حين ترى الولايات المتحدة أن تهديد الحركات الإسلامية لها هو تهديد خارجي، فإنّ روسيا تراه تهديداً داخلياً ، خاصّة في ظلّ وجود حوالي ٢٥ مليون مسلم روسي يتزايدون بشكل سريع، حيث يُتوقع أن يشكّل المسلمون خمس سكان روسيا عام ٢٠٢٠، وكذلك أغلبية المجنّدين في الجيش الروسي خلال السنوات القادمة. كما أنّه ومنذ "الثورة البرتقالية" في أوكرانيا عام ٢٠٠٤ ، تجذّرت في روسيا رؤية مناهضة للثورات عموماً، تخوّفاً من انعكاس ذلك على المحيط الجغرافي الروسي الذي ترى موسكو أنّه يتآكل رويداً لغير صالحها، وهو ما اتضح بشكل جليٍّ خلال الحرب الروسية على جورجيا في العام ٢٠٠٨.

ويدور الحديث اليوم عن أن الوقائع الجيوسياسية التي تتشكّل في الشرق الأوسط تؤثّر تأثيراً مباشراً في الوضع داخل روسيا ذاتها. ويشير الخبراء على وجه الخصوص إلى أنّ سوريا تشهد تزايد راديكالية شرائح من الشعب، وتصاعداً في نشاط أنصار "الإخوان المسلمين" الذين حدّدوا مسار ما يسمّى بـ"الثورات" العربية في كلّ من مصر وليبيا وتونس، والذين يزرع حلفاؤهم والقريبون منهم الفتن والقتل في سوريا اليوم.

في موازاة ذلك، صحيح أنّ الصفقة الكيمياوية قد شكّلت منعطفاً في مسار الأزمة السورية، إلاّ أنّه من الضروري الإدراك بأنّ هذه الأزمة لم تنته بعد، خاصة أنّ الملف الكيماوي يشكّل التحدّي الأصغر ربما بالمقارنة مع التحدّيات الأخرى.

احتمال انهيار الدولة في سوريا بشكل كامل، أو تقسيمها يشكّل تهديداً خطيراً بعيد المدى على مستوى الشرق الأوسط . وبالنسبة لروسيا، فإن التحدّي السوري ينطوي على الغرب خاصة ، على الرغم من أنّ هذا البلد لا

حدود مشتركة له مع سوريا. ولكن، هذا السبب ليس الوحيد في تحديد موقف موسكو من الأزمة في سوريا؛ فالقيادة الروسية تنظر بشكٍّ إلى ممارسة الغرب للديموقراطية القسرية والتدخلات الإنسانية المزعومة مع عدم وجود موافقة مجلس الأمن الدولي. وروسيا ليست على استعداد لاتباع "الاستثنائية" الأميركية في معالجة الشؤون الدولية. بالطبع روسيا لديها مصالح اقتصادية و جيوسياسية في الشرق الأوسط ككلّ، وفي سوريا بوجه خاصّ؛ لكنّ التحدّي الإسلامي أمر بالغ الأهمية بالنسبة لموسكو . فالخطاب السائد حالياً في روسيا ينصّ على دمج الثقافتين الغربية والشرقية مع الحفاظ على ميّزات كلّ منها. وهكذا، فإنّ الكرملين يحدّد التهديد الأبرز لرؤية روسيا كحضارة عند تقاطع بين العالمين المسيحي والإسلامي . فالإسلام هو الديانة الثانية الأكثر امتداداً في روسيا، ما يجعلها الأقلّية الدينية الأوسع في البلاد، وديانة الغالبية في بعض مناطق شمال القوقاز ومنطقة الفولغا، والأورال. وبالتالي، فإن أخطر التحدّيات التي تخشاها روسيا و يتعيّن عليها مواجهتها لفترة طويلة ربما هي التطرّف أو التشدّد الإسلامي.

وتشير تقارير عدّة إلى أن تنظيمات أنشأها مبعوثو "الإخوان المسلمين" قد تمّ اكتشافها في ٤٩ منطقة من روسيا ، وكذلك في بلدان رابطة الدول المستقلة. أمّا الهدف الرئيس لهذه التنظيمات، فهو تأجيج النزعات الانفصالية في " المناطق الإسلامية"، وحشو رؤوس العامة بأفكار تدعو إلى إقامة كيانات على النمط الإسلامي، ضمن ما يسمّى "الخلافة الإسلامية الكبرى"! ويقدّم مبعوثو "الإخوان المسلمين" دعماً إيديولوجياً وعسكرياً وما لياً للمسلّحين في شمال القوقاز. ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أنّ هذه العمليات كافة تفضي إلى إخراج روسيا من الجنوب الذي وجدت فيه منذ بضعة قرون، سعياً منها للحصول على منفذٍ إلى البحار الجنوبية. وفي مكانٍ آخر، يشير بعض الخبراء إلى أنّه لم يبق لروسيا من الأراضي الجنوبية سوى نتوء يبدو كشبه جزيرة تضمّ أراضي شمال القوقاز، بينما ميناء "نوفوروسيسيك" هو النافذة البحرية الوحيدة في جنوب البلاد.[٢٦]

إذاً، فالتهديد الإسلامي الروسي يبرز اليوم مجدّداً من خلال منظور "ثوّار" الشيشان. ففي أعقاب تفجير ماراثون بوسطن في الصيف الماضي، بعض من الخبراء عادوا إلى الفكر الذي ظهر في تسعينات القرن

[٢٦] مراجعة : سيرغي ماركيدونوف، محاضر زائر في مركز الدراسات الاستراتيجية الدولي– برنامج روسيا وآسيا وأوروبا، واشنطن دي سي، وكالة روسيا اليوم، ١٤ تشرين الأول ٢٠١٣.

الماضي، والذي راهن على الدوافع الانفصالية لدى الشيشان! ويرجع البعض المسؤولية إلى روسيا في تأجيج الإرهاب لتراخيها في الإجابة على هكذا تحدّي. ومع ذلك، فإنّ الوضع في شمال القوقاز لم يعد يشبه ديناميات النزاع السابق في الشيشان. فخلافاً لتعميم وسائل الإعلام ، لا يتركّز التمرّد في جمهورية الشيشان؛ وصعود الإسلاميين اليوم ليس مسألة قوقازية محض، إذ يلمس المرء تأثيراً أكبر للمتطرّفين في منطقة الفولغا المتاخمة لحوض بحر قزوين.

وتستعدّ روسيا بنشاط لدورة الألعاب الأولمبية الشتوية في "سوتشي". وعلى هذا النحو ، فإنّ ألعاب "سوتشي" تمثّل أكثر من مجرّد منافسة رياضية؛ بل هي تمتلك طابعاً رمزياً آخر هاماً لروسيا وخاصّة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين. فبوتين ينظر إلى مشروع "سوتشي" على أنّه أمر بالغ الأهمية، ويرى في هذا الحدث دليلاً على إمكانيات روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وعلى دورها المتنامي على الساحة الدولية. وكذلك، يشكّل المشروع برهاناً واضحاً على نجاح سياسته في التغلّب على "الفوضى السياسية " التي أعقبت تفكّك الاتحاد السوفياتي.

ولقد كشفت الحرب الدائرة في سوريا عن وجود مسلّحين من شمال القوقاز، وأن العديد منهم يقاتلون على الأرجح من أجل إقامة "إمارة القوقاز"! أما بالنسبة للقوّة الرائدة بين صفوف المقاتلين الأجانب ، "كتائب المهاجرين"، فعلى رأسها عمر حسن الشيشاني؛ وكما يبدو واضحاً من كنيته أنه من جمهورية الشيشان؛ وهذه الكتائب تضمّ حوالي مائة مسلّح أو أكثر من شمال القوقاز . وفي شباط ٢٠١٣، أدرِجت ضمن "كتائب المهاجرين" وحدتين سوريتين كبيرتين، فأعيدت تسميتها لتصبح "جيش المهاجرين والأنصار"، وهي أكثر من ألف "مجاهد" مدجّج بالسلاح. و"كتائب المهاجرين" أو "جيش المهاجرين والأنصار" هي جزء من جبهة النصرة التي أعلنت في العاشر من نيسان الماضي مبايعتها لتنظيم القاعدة في العراق!

ووفقاً لبيانات وكالة "رويترز"، في شباط ٢٠١٣، فقد قتِل ١٧ متمرّداً من أصل شيشاني في المعارك في حلب، بينما تشير بعض المصادر إلى أنّ ثاني أكبر عدد من بين القتلى كانوا من الشيشان.

وفي أيلول الماضي، ذكرت وكالة "نوفوستي" الروسية أنّ متطوّعين من شمال القوقاز نظّموا مجموعة جديدة شمال سوريا، وأطلقوا على أنفسهم اسم "المهاجرين."

وفي آب الماضي، أشارت بعض وسائل الإعلام في "تترستان" إلى أنّه تمّ البحث في مشاركة مواطنين من هذه الجمهورية في الصراع السوري. ووفقاً لبعض البيانات، فإنّ عشرات من سكّان "تترستان" شاركوا في الصراع إلى الجانب المجموعات المسلّحة، في حين وجّهت وسائل إعلام محلية نداءات لدعم المدافعين عن " الإسلام النقيّ " ضدّ بشار الأسد!

وقدّر النائب الأول لمدير الأمن الفيدرالي، سيرغي سميرنوف، في أيلول الماضي ، أنّ ما بين ٣٠٠و٤٠٠ مواطن روسي يشاركون في النزاع السوري. وأضاف: " سوف يعودون حتماً إلى الديار، وهذا سيشكّل خطراً كبيراً"؛ وذلك، حسب ما صرّح به خلال مؤتمر صحفي لهيئة مكافحة الإرهاب في إطار منظمة شنغهاي للتعاون.

في هذه الظروف المعقّدة، فإنّ تنامي نفوذ الإيديولوجيات الإسلامية المتطرّفة في الشرق الأوسط، وخاصّة في سوريا، يمكن أن يخلق بيئة خطرة بالنسبة لروسيا، نظراً لوجود أعداد كبيرة من المسلمين في البلاد، بالإضافة إلى البلدان المجاورة ذات الغالبية المسلمة، والتي تواجه تحدّيات مماثلة، كأذربيجان ، وكازاخستان.

من هنا يبدو موقف روسيا من الوضع السوري حذراً للغاية، لأنّه لا يمكن تجاهل الحقائق المذكورة أعلاه؛ فهي من دون شكّ مؤثّرة بالنسبة لمنطقة القوقاز والفولغا ، لما يمكن أن تعكسه من تداعيات خطيرة على الأمن القومي الروسي وعلى الهوية السياسية للبلاد.

وفي السياق، يُجمع العديد من المحلّلين على أنّ التظيمات الإرهابية باتت تشكّل بؤرة جديدة للإرهاب العالمي المنطلق من سوريا. فكلّما استطال أمد هذا الصراع، زاد ضلوع كتائب مقاتلة تتألف كلّية من غير السوريين، ومنها قوى إسلامية مسلّحة تابعة للقوقاز الشمالي؛ ويرى بعض المراقبين أنّ عددًا من الدول والمنظمات التي ترعاها باتت تنظر إلى هذه المنطقة كمرتع لتنظيمات الإرهاب، وكقاعدة لزعزعة الاستقرار بعض البلدان المعادية لها، كروسيا.

أمّا جذور المخاوف الروسية من الإسلاميين المتطرّفين، فتعود إلى سنوات(١٩٧٩ –١٩٨٩) خلال مواجهة "المجاهدين" للروس في أفغانستان. في ذلك الوقت، دخل الاتحاد السوفياتي حرباً واسعة النطاق، حيث كان

"المجاهدون" يتلقّون الدعم المالي والسلاح والمعلومات من واشنطن والرياض وإسلام آباد. وكانوا يستعملون أسلحة أميركية في هذه الحرب!

ومن المعروف أنّ السعودية كانت قد أرسلت عدداً كبيراً من "الدعاة" والمروّجين للأفكار السلفية والوهابية (التكفيرية) إلى الجمهوريات الروسية السابقة، للسيطرة على المسلمين في روسيا. وبعد سنوات عدّة من تفكّك الاتحاد السوفياتي، لاحظ الروس انتشار الوهابية الواسع ليس فقط في روسيا، بل في كافة دول المنطقة.

أما من الناحية العملية، فقد تهيّأت الأجواء بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانتشار الفوضى والاضطرابات في الجمهوريات المستقلة حديثاً، لتغلغل القوى الدولية والإقليمية، مثل إيران وتركيا والسعودية في هذه المناطق. فيما تحرّك "المجاهدون" المتطرّفون من أفغانستان، مع الوهابيين السعوديين والمجموعات الإسلامية الأخرى من باكستان وتركيا والدول الأخرى، باتجاه المناطق ذات الأغلبية المسلمة في الاتحاد السوفياتي السابق؛ من بين هذه المجموعات حركة "فتح اله كولن" الحركة التركية المنظمة وأكثر الجماعات الإسلامية تنظيماً.

ويسعى الراديكاليون " الجهاديون" الروّاد في شمالي القوقاز لإقامة دولة الخلافة والشريعة هناك. والمنظمة الأهم التابعة لهم هي "الجبهة الإسلامية" لشمالي القوقاز، ومركزها في الشيشان. ومن هناك ينشر هؤلاء أعمالاً إرهابية باتجاه عمق روسيا. وفي الشيشان، تمّ تشكيل سلسلة من المنظمات الإسلامية الراديكالية، منها من جاء من الشرق الأوسط أبرزها "الأخوان المسلمين". ففي نهاية الثمانينيات، استنسخ "الأخوان" أنشطتهم من أفغانستان إلى مناطق إسلامية في الاتحاد السوفياتي، وأحدثوا هناك "صحوة إسلامية". والسلطات الروسية تحاذر في أغلب الأوقات الدخول في مواجهة مع منظمات إسلامية أجنبية. لذلك، أعلنت رسميا "الأخوان المسلمين" كمنظمة إرهابية محظور نشاطها.[٢٧]

بعد انتهاء الحرب الباردة (١٩٩١)، كانت الجمهوريات الروسية المسلمة والجمهوريات السوفياتية السابقة، كأوزبكستان وقرغيزستان، وحتّى الولايات المسلمة كولاية "سين كيانغ" في الصين، هدفاً للعمليات الاستخباراتية وعمليات التخريب المختلفة التي تقوم بها أمريكا وحلف الناتو .

[٢٧] روسيا في الشرق الاوسط.. سياسة في امتحان، تسفي ماغين، معهد دراسات الأمن القومي، حزيران ٢٠١٢، ترجمة مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، سلسلة أوراق باحث ٢٠١٣.

وبات معروفاً أن المنظمات الراديكالية الموجودة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي هي المسؤولة عن تأهيل وإعداد "المجاهدين"، الذين انضمّ قسم منهم إلى معسكرات التدريب، وبالتالي انخرط في تنفيذ العمليات الإرهابية في روسيا. و"النشطاء" من هؤلاء يحظون بالتدريب و"التثقيف الإسلامي" في مصر وسوريا والسعودية وتركيا وسواها، بالإضافة إلى الداخل الروسي وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. والموجودون في روسيا، الذين حصلوا على تأهيل وتوجيه من المنظمات الراديكالية في الشرق الاوسط، عرفوا كيف يستحصلون على الدعم وكيف ينشرون إيديولوجيتهم والذوبان في البيئة المحيطة، والتسلّل كذلك إلى المؤسسات المحلية. فالإيديولوجية الأولية التي ركّزت على إحراز الاستقلال عن روسيا قد تحوّلت إلى جهادية؛ وهذا المنحى الذي تعاظم على خلفيّة الحرب الدائرة عند أطراف الحدود الجنوبية لروسيا، ترافق مع توصيف الولايات المتحدة الأميركية و"إسرائيل" والغرب عموماً بأنهم جميعاً أعداء.

يُذكر أن روسيا خاضت حرب طويلة وشرسة ضدّ "المسلمين الثوّار" في شمالي القوقاز، وقمعت تمرّداً واسعاً في الشيشان بعد خوض حربين دمويتين بين (١٩٩٤– ١٩٩٦) و (١٩٩٩ و ٢٠٠٧). ولا يزال شمال القوقاز يشهد أنشطة "ثورية" حيث تخشى روسيا أي تأثّر بالمنظمات الراديكالية المنتشرة اليوم، بأعمالها و "ثوراتها"، في دول الشرق الأوسط وخاصّة في سوريا.

لقد كلّف موسكو نموّ التيّارات الإسلامية المتطرّفة في روسيا وفي "الخارج القريب" الروسي، نفقات ضخمة. وسبّب هذا الأمر على الدوام قلقاً جدّياً للمسؤولين الروس، حيث شدّد الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" على أن تهديد الإسلام المتطرّف للحدود الروسية وللجمهوريات السوفيتية السابقة من أهم التحدّيات الأمنية التي تواجهها بلاده. فالمسلمون يشكّلون غالبية سكان الجمهوريات السوفيتية السابقة التي تعتبرها روسيا "الخارج القريب" أو الفناء الخلفي لها! وهذه الدول تُحكم من قِبل أنظمة ديكتاتورية ترتقب دوماً قيام تحرّكات شعبية ضدها. لذلك، فإن الروس قلقون فعلاً من نشوب اضطرابات وحدوث تغيّرات في هذه الدول، قد توصل "السلفيين" إلى السلطة؛ وعندها ستصبح روسيا محاصرة من قِبل أنظمة متطرّفة!

وفي هذا الإطار، أدخلت روسيا تعديلات قانونية في تشرين الأوّل ٢٠١٣ ، تنصّ على تطبيق عقوبة السجن بحقّ المواطنين الروس المشاركين في النزاعات المسلحة في الخارج. وبعد إدخال التعديلات، باتت المادة ٢٠٨ من القانون الجنائي الروسي. " تنظيم تشكيلات مسلحة غير شرعية أو المشاركة فيها"، تعاقب على

"المشاركة في تشكيلات مسلحة غير شرعية في أراضي دول أخرى بأغراض تتعارض مع مصالح روسيا".. وتقضي التعديلات بإمكانية فرض عقوبة السجن لمدّة تصل إلى ستّ سنوات على المواطنين الروس الذين شاركوا في نزاعات مسلحة في الخارج. وبذلك، فإن آلاف المقاتلين الإسلاميين الذين توجّهوا خلال العامين المنصرمين إلى الأراضي السورية تحت شعارات "جهادية"، سيجدون أنفسهم خلف القضبان في حال قرّروا العودة إلى جمهورياتهم الإسلامية، التي تتمتّع بالحكم الذاتي داخل حدود الاتحاد الفدرالي الروسي.

إن عملية االتخلص من المقاتلين المتشدّدين، الذين حظي معظمهم بتدريبات ميدانية على الأراضي السورية ، والتي يمكن أن تسبّب أخطاراً أمنية جدّية في روسيا، هي مطلب روسي ملحّ. هذا في وقت يشهد القوقاز (شماله) حرباً حقيقية تتمثّل بهجومات مدروسة على نقاط الشرطة ومراكزها، وفي تفجير عبوات ناسفة بسيّارات، أو بانتحاريين يقودهم "جهادهم" إلى نسف أنفسهم بتجمّعات مدنية وعسكرية. ومن خلال التعديلات القانونية الجديدة، ضمنت روسيا أن العدد الأكبر من "المقاتلين" سوف لن يرجع إلى ساحة "الجهاد" الداخلية من جهة، و أن هؤلاء سوف سيقضون نحبهم على الأراضي السورية في ظل تقدّم ملحوظ للجيش السوري، والمدعوم لوجستياً وعسكرياً من روسيا، في المعارك الدائرة في شمال البلاد، وخاصّة في محافظة حلب، التي تضمّ أغلب أولئك المقاتلين المتطرّفين.

إن التضييق على هؤلاء المقاتلين لعدم عودتهم إلى روسيا الاتحادية من جهة، وكذلك الضغط على عائلاتهم وأقاربهم داخل الحدود الروسية، عبر إجبارهم على التعويض مالياً على ذوي ضحايا العمليات المسلحة والتفجيرات التي يقوم بها المسلّحون الإسلاميون، يؤشّران على مرحلة مقبلة شديدة الحساسية، في منطقة القوقاز التي لم تشهد هدوءاً فعلياً منذ انتهاء الحقبة السوفياتية. ويبقى مصير المتطرّفين الأجانب على الأراضي السورية رهن أحد ثلاثة احتمالات وفق المراقبين؛ إما أن يقضوا في "جهادهم" هناك، وإما أن يعودوا متسلّلين ليزيدوا من إرباك الساحة القوقازية بعد اكتسابهم مهارات قتالية في الحرب السورية، والاحتمال الثالث هو انخراط النخبة منهم، في منظمات المرتزقة الدولية، التي تجد في ساحات الحروب المتنقلة في منطقتنا مسرحاً لعملياتها!

ولا شكّ في أنّ واشنطن تخطّط من خلال التلاعب بالمجموعات الإسلامية المتطرّفة وتحريضها على نشر الفوضى في المناطق المسلمة في الصين وآسيا المركزية والجمهوريات الروسية المسلمة، للتحكّم بأوضاع هذه

المنطقة وتهيئة الأجواء للتدخل الأميركي فيها، لإخراجها من دائرة السيطرة الروسية. وفي الوقت الراهن، يُعمل على هذا الهدف بوضوح في سوريا من خلال مواجهة الحكومة السورية، حيث أدرك المسؤولون الروس جيداً الارتباط بين التيّارات الإسلامية المتطرّفة المتواجدة في آسيا المركزية وسوريا، وبين الدعم الأمريكي لهذه التيّارات، وأيقنوا بأنهم سيشهدون قريباً هذه التيارات وهي تدخل منازلهم قادمة من القوقاز .

إن تصاعد تأثير المجموعات التكفيرية والسلفية المتطّرفة قد عزّز العزيمة الروسية على تقديم كافة أشكال الدعم للرئيس بشار الأسد، لأنّ دولاً كالسعودية وقطر (كما بات معلوماً للجميع) تدعم وبقوّة السلفيين في سوريا بالمال والسلاح لتعزيز قوّة هذه المجموعات الإرهابية مقابل ما يُسمّى بـ" الإسلام المعتدل" والأطياف العلمانية في سوريا. وفي المقابل، فإنّ انتصار السلفيين والتكفيريين في سوريا سيعزّز قوّة التيّارات المتطرّفة في آسيا المركزية؛ وهذا يعني تهيئة المناخ لما يسمّى المجتمع الدولي الباحث عن دور استعماري جديد له في المنطقة.

خطّ "٣٣".. مشاريع أنابيب النفط والغاز.. والتحدّي الروسي

لا شكّ أنّ مورد الطاقة الجديد المتمثّل بـ" الغاز الطبيعي " بات يلعب دوراً مفصلياً في تحديد مصير الصراعات المتجدّدة في المنطقة. فقد أصبحت المشاكل الجيو– سياسية المرتبطة بإنتاج الغاز وكيفية نقله واستخدامه تحتلّ اليوم المساحة الأكبر على رادار الاستراتيجيات الغربية. والغاز بات يُشكّل عملياً مادة الطاقة الرئيسية في هذا القرن، سواء من حيث البديل لتراجع احتياطي النفط عالمياً، أو من حيث الطاقة النظيفة. لذلك، فإنّ السيطرة على مناطق "الاحتياطي الغازي" في العالم، تُعتبر أساس الصراع الدولي حالياً في تجلّياته الإقليمية.

وما بين تراجع احتياطي النفط عالمياً وبروز معالم احتياطي الغاز الضخم، بدأ الصراع الروسي– الأميركي يتمظهر مجدّداً في أبرز عناصره. وفيما كانت الولايات المتحدة خلال فترة ترميم روسيا لداخلها المشتّت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تتحرّك في مناطق النفط لعقود عدّة مكّنتها من السيطرة شبه الكاملة على القرار

السياسي العالمي، بدأت روسيا تحرّكها المستجدّ باتجاه مكامن طاقة الغاز. وهي عملت على ما يشبه "احتكار" الغاز في مناطق إنتاجها ونقلها وتسويقها على نطاق واسع.

وإذا كانت الحروب التي شنّتها الولايات المتحدة و"إسرائيل" في الشرق الأوسط، بدافع السيطرة على حقول النفط، فإنّ الخط "٣٣"، وهو خطّ عرض شمال خطّ الاستواء، والمارّ بأغنى منابع النفط والغاز، أصبح الخندق الأمامي للمواجهات الجديدة.

وتُعدّ سوريا والعراق وإيران ولبنان من الأقطار الواقعة على حافات الخطّ "٣٣"، وهو الخطّ الذي شاءت الأقدار أن يمرّ ببكين وكابل وطهران وبغداد ودمشق وبيروت، ويغذّي الأطماع الأميركية، منذ اليوم الذي فكّرت فيه واشنطن باحتلال أفغانستان والعراق، وفرضت فيه الحصار على إيران، وخلقت الأزمات في باكستان، وحرّكت الفتن والمذابح في سوريا. فكلّ من يقع على هذا الخطّ "٣٣" أو بجواره، ولم يلتحق بالركب الأميركي، بات مصنّفاً من الدول المارقة والداعمة للإرهاب والمهدّدة للسلم والأمن الدوليين. وقد جاء الدور اليوم على سوريا، بوّابة البلدان المحاذية لخطّي الغاز الأميركي " نابوكو"، ولخطّي الغاز الروسيين " السيل أو التدفّق الجنوبي والشمالي"؛ وهذه المشاريع من المفترض أن تنقل الغاز من آسيا الوسطى والمنطقة العربية إلى قلب الإتحاد الأوروبي مروراً بتركيا.

وبذلك، يتّضح جوهر الصراع الدائر في سوريا، والذي ما هو إلاّ سباق استراتيجي محموم بين مشروعين للسيطرة على الغاز ومصادره من ناحية وللسيطرة على أوروبا من ناحية ثانية.[٢٨]

ردائف أنابيب الغاز العملاقة.. تُشعل الحرب في سوريا

* المشروع الأميركي "نابوكو" : ومركزه آسيا الوسطى والبحر الأسود ومحيطه.. فيما موقعه المخزِّن هو تركيا، ومساره منها إلى بلغاريا، فرومانيا ثم هنغاريا فالتشيك وكرواتيا وسلوفينيا فإيطاليا. وكان من المقرّر أن يمرّ باليونان.. إلاّ أنّه تمّ غضّ الطرف عن ذلك كرمى لتركيا.

[٢٨] الصراع على الشرق الأوسط: الغاز أوّلاً، د. عماد فوزي شعيبي، رئيس مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية في دمشق.

* المشروع الروسي في شقّيه الشمالي والجنوبي، والذي يقطع الطريق عبر:

– السيل الشمالي: ينتقل من روسيا إلى ألمانيا مباشرة.. ومن "فاينبرغ" إلى "ساسنيتز" عبر بحر البلطيق دون المرور ببيلاروسيا.. وهو ما خفّف الضغط الأميركي عليها.

– السيل الجنوبي: يمرّ من روسيا إلى البحر الأسود فبلغاريا، ويتفرّع إلى اليونان فجنوب إيطاليا، وإلى هنغاريا فالنمسا.

ولقد كان من المقرّر أن يسابق مشروع "نابوكو" المشروعين الروسيين.. إلاّ أنّ الأوضاع التقنية أخّرت المشروع إلى عام ٢٠١٧ ، بعد أن كان مقرّراً تنفيذه عام ٢٠١٤.. وهذا ما جعل السباق محسوماً لصالح روسيا في هذه المرحلة بالذات، الأمر الذي استدعى البحث عن مناطق دعم رديفة لكلّ من المشروعين، وهي تتمثّل في:

١– الغاز الإيراني الذي تصرّ الولايات المتحدة على أن يكون رديفاً لغاز نابوكو، ليمرّ في خطّ موازٍ لغاز جورجيا (وإن أمكن أذربيجان) إلى نقطة التجمّع في أرضروم (Erzurum) في تركيا.

٢– غاز منطقة شرق المتوسط (سوريا ولبنان وفلسطين المحتلة).

٣– خط الغاز المقبل من الربع الخالي السعودي الذي لا طريق له إلاّ عبر سوريا.

٤– خطّ الغاز القطري الذي لا طريق له نحو أوروبا إلاّ سوريا أيضاً، والذي يجب منع مروره لأنّه عتلّة المنافسة الأميركية لسيطرة روسيا على عصر الغاز.

ولعلّ المفاجأة غير المتوقعة، كانت في القرار الذي اتخذته إيران ووقّعت اتفاقياته لنقل الغاز عبر العراق إلى سوريا في شهر تموز من العام ٢٠١١، حيث تُصبح سوريا بؤرة منطقة التجميع والإنتاج بالتضافر مع الاحتياطي اللبناني؛ وهو ما يُعدّ فضاءً استراتيجياً – طاقيّ يُفتح لأوّل مرّة جغرافياً من إيران إلى العراق إلى سوريا فلبنان. وهذا كان من الممنوعات لسنين طويلة مضت؛ الأمر الذي يفسّر حجم الصراع الدولي على سوريا ولبنان في هذه المرحلة .

وفيما يُعدّ غاز الشرق الأوسط مطمعاً مهماً للدول الغربية أو حتى الشرقية كالصين ، فإنه في المقابل يمثل تحدّياً لروسيا بسبب كونها أيضاً مورداً عالمياً رئيساً للنفط والغاز.

لذلك، ترى روسيا اليوم تلعب لعبة حياة أو موت على مستقبل مصدر قوّتها الجيوسياسية الأهم، أي مركزها كمصدّر الغاز الرئيسي إلى الاتحاد الأوروبي. وقد بدأت شركة " غازبروم" الروسية في العام ٢٠١٢ بتصدير الغاز الروسي إلى شمال ألمانيا، عبر أنبوب يمرّ من بحر البلطيق انطلاقاً من ميناء "سانت بطرسبرغ". وبالإضافة إلى أهمية مستقبل الدور الروسي الاستراتيجي كمُصدّرٍ رئيسيّ للغاز إلى الاتحاد الأوروبي، فلا بدّ للروس أيضاً من لعب دور استراتيجي في استثمار الاحتياطي الغازي المكتشف حديثاً لدى حليف الحرب الباردة، سوريا.

إن أحد مصادر قوّة روسيا اليوم، هو قدرتها على احتكار توريد الغاز إلى أوروبا، مع ما يمثّله هذا من قوّة في فرض القرار. ويظهر هذا الأمر في استثمار روسيا لقدراتها في توريد الغاز لأوروبا حتى بما يفوق الاستهلاك الأوروبي. فمجموع قدرات خطوط أنابيب الغاز الروسية لأوروبا يصل إلى ٢٥٠ مليار متر مكعب في السنة (خطّ أوكرانيا ١٤٠ مليار متر مكعب – خطّ نورث ستريم North Stream ١و٢ إلى ألمانيا ٥٥ مليار متر مكعّب – خطّ يامال أوروبا عبر بولندا ٣٣ مليار متر مكعب – بلو ستريمBlue Stream إلى تركيا ١٦ مليار متر مكعّب – خطّ البلطيق ١٢ مليار متر مكعّب)؛ بينما مجموع استهلاك أوروبا للغاز الروسي في ٢٠١١ بلغ ١٥١ مليار متر مكعّب فقط. وحالياً، تعكف روسيا على بناء ثلاثة خطوط جديدة (ساوث ستريم South Stream عبر البلطيق ٦٣ مليار متر مكعب – نورث ستريم ٣ و ٤ بسعة ٥٥ مليار متر مكعب – يامال أوروبا ٢ بسعة ١٥ مليار متر مكعب)، ما سيجعل القدرة الكلية لتصدير الغاز الروسي لأوروبا تبلغ ٣٨٠ مليار متر مكعب في السنة.[٢٩]

وباختصار، فإنّ أحد أبعد الصراع الدائر اليوم في سوريا هو الصراع على الطاقة ومصادرها في المنطقة؛ من سيتمكّن فعلاً من وصل مشاريعه لخطوط الأنابيب الغازية من الشرق إلى الغرب؟

[٢٩] نظرة تفسيرية للسياسة الروسية في الشرق الأوسط، الوطن أون لاين، سعود كابلي، ١ تموز ٢٠١٣.

وفي ذلك، يؤكّد " وليام إنغدال" على أنّ " المعركة دائرة حول ما إذا كانت خطوط الأنابيب ستتّجه نحو أوروبا من الشرق إلى الغرب، من إيران والعراق إلى شاطىء المتوسط في سوريا، أو ستتّجه شمالاً من قطر والسعودية عبر سوريا وتركيا. فبعد أن أدرك الغرب أن خطّ أنابيب "نابوكو" المؤجّل، و "الكوريدور الجنوبي" برمّته، مدعوماً باحتياطي أذربيجان فقط، ولا يمكنه أبداً أن يعادل المؤونة الروسية المقدّمة إلى أوروبا أو يعيق بناء "ساوث ستريم"، فإنه في عجلة من أمره لاستبدالها بموارد من الخليج الفارسي. وتمثّل سوريا رابطة رئيسية في هذه السلسلة، وهي تميل باتجاه إيران وروسيا؛ ولذلك، تمّ اتخاذ القرار في العواصم الغربية بتغيير النظام القائم فيها. فالصراع من أجل "الديمقراطية" شعار مزيّف يرمي إلى التغطية على أهداف مختلفة تماماً.[٣٠]

من جهة أخرى، وقبل ثلاثة أعوام، قام الرئيس السوري بشار الأسد بطرح رؤية استراتيجية تكون فيها سوريا معبراً يربط البحار الأربعة (الخليج– بحر قزوين – البحر المتوسط – البحر الأسود)، وبالأخصّ فيما يتعلّق بنقل النفط والغاز والبضائع. فالجغرافيا السياسية السورية تفرض هذا التوجّه عاجلاً أو آجلاً. ولكن، ضمن الرؤية الاستراتيجية الروسية لاحتكار تصدير الغاز لأوروبا وضمان عدم المنافسة في التأثير السياسي عليها، تجد روسيا من الصعوبة بمكان السماح لتحوّل سوريا إلى معبرٍ لنفط وغاز الخليج وبحر قزوين إلى أوروبا .

وبالإشارة إلى تطوّر الأزمة الحالية في سوريا، فلقد كان واضحاً أنها أخذت في التوسّع قبل سنتين، في الوقت الذي تمّ فيه التوقيع على تفاهم في "بوشهر" بتاريخ ٢٥ حزيران ٢٠١١ حول بناء خطّ أنابيب غاز جديد: إيران– العراق– سوريا؛ وسيمتدّ هذا الخطّ على طول ١٥٠٠ كم، من "عسالويه" الواقعة على أضخم حقل غاز في العالم، "نورث دوم" شمال قطر/"ساوث بارز" جنوب فارس (تشترك فيه قطر وإيران) إلى دمشق. وسيكون طول هذا الخطّ في الأراضي الإيرانية ٢٢٥ كم، وفي الأراضي العراقية ٥٠٠ كم، وفي سوريا ٥٠٠– ٧٠٠ كم. وفي مرحلة لاحقة، يمكن أن يمتدّ تحت البحر الأبيض المتوسط وصولاً إلى اليونان؛ كما

[30] http:‹‹www.strategic-culture.org‹news‹2013‹05‹31‹the-geopolitics-of-gas

+ جيوبوليتيك الغاز والأزمة السورية، موقع الجمل الإلكتروني ٢٦ تموز ٢٠١٣،.

يتمّ التفكير باحتمال تزويد الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا عن طريق الموانىء السورية المتوسطية. وتصل الاستثمارات في هذا المشروع إلى ١٠ مليار دولار.[٣١]

وكان من المقرر أن يبدأ خطّ الأنابيب هذا عمله، والمسمّى بـ "خطّ الأنابيب الإسلامي"، في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦. وتصل طاقة الخطّ المتوقّعة إلى ١١٠ مليون متر مكعب من الغاز في اليوم (٤٠ مليار متر مكعب سنوياً). وسبق أن أعلنت العراق وسوريا ولبنان عن حاجتها للغاز الإيراني (٢٥– ٣٠ مليون متر مكعب في اليوم للعراق، ٢٠– ٢٥ مليون متر مكعب في اليوم لسوريا، و ٥– ٧ مليون متر مكعب حتى سنة ٢٠٢٠ للبنان)؛ وسوف يتمّ تزويد بعض الغاز عبر نظام نقل الغاز العربي إلى الأردن. ويعتقد الخبراء أنّ هذا المشروع يمكن أن يكون بديلاً عن خطّ أنابيب غاز "نابوكو" الأميركي، و الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي (مع طاقة مخطّطة تصل إلى ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز في السنة)، والذي لا يمتلك احتياطيات كافية.

وقد تمّ التخطيط لتسيير خطّ أنابيب "نابوكو" من العراق، إلى أذربيجان، وتركمنستان، عبر الأراضي التركية. و في البداية، جرى التفكير في إيران كقاعدة توريد، ولكن تمّ استبعادها من المشروع في وقت لاحق. وبعد توقيع مذكرة تفاهم "خطّ الأنابيب الإسلامي"، صرّح رئيس "الشركة الوطنية للغاز الإيراني"، جواد أوجي، أن "ساوث بارز"/ جنوب فارس، الذي يحتوي احتياطيات تبلغ ١٦ تريليون متر مكعب من الغاز، هو "مصدر موثوق للغاز؛ وهو الشرط الرئيسي لبناء خطّ أنابيب، والذي لا تملكه "نابوكو"." ومن السهل أن نلاحظ أن حوالي ٢٠ مليار متر مكعب في السنة ستبقى من هذا الخطّ لأوروبا، والتي ستتمكّن من التنافس مع غاز "نابوكو" البالغ ٣٠ ملياراً، ولكن ليس مع كمية ٦٣ مليار من "ساوث ستريم".[٣٢]

ويشير الخبراء إلى أنّ خطّ أنابيب غاز يمتدّ من إيران سيكون مربحاً جداً لسوريا. كما أنّ أوروبا ستفيد منه أيضاً. ولكن، من الواضح أنّ أحداً ما في الغرب لم يعجبه ذلك؛ كما أنّ حلفاء الغرب الذين يزوّدون بالغاز

---

[٣١] وكالات أنباء، ٢٥ حزيران ٢٠١١.

[٣٢] جيوبوليتيك الغاز والأزمة السورية، موقع الجمل الإلكتروني ٢٦ تموز ٢٠١٣.

* سيرغي ماركيدونوف، برنامج روسيا وآسيا وأوروبا، وكالة روسيا اليوم، ١٤ تشرين الأول ٢٠١٣.

في الخليج "الفارسي" لم يعجبهم ذلك أيضاً، بالإضافة إلى تركيا التي كانت ستصبح الناقل رقم واحد للغاز، حيث أنها ستخرج – في تلك الحالة – من اللعبة .

قطر، بدورها، استماتت في محاولة إنشاء خطّ غاز طبيعي لنقل الغاز القطري إلى أوروبا، حيث اقترحت إنشاء خطّ من الخليج إلى تركيا خلال محادثات أمير قطر مع رئيس تركيا ورئيس وزرائها. وذكرت تقارير صحفية تركية أن الدولتين درستا إمكانية نقل الغاز القطري عبر خطّ أنابيب "نابوكو" الاستراتيجي المقترح الذي يمكن معه نقل غاز وسط آسيا والخليج إلى أوروبا دون المرور بأراضي روسيا. وخلال شهر آب الماضي، وقّع أردوغان، رئيس الوزراء التركي، مع أربعة رؤساء وزارات أوروبيين اتفاقاً نهائياً بشأن خطّ أنابيب "نابوكو"، يُمهّد الطريق لقرار استثماري نهائي في العام المقبل يقلّل من اعتماد دول أوروبا على الغاز الروسي.

ومع اعتماد قطر على حقل الغاز الضخم الشمالي، تكون قد عزّزت موقفها كأكبر مصدّرٍ للغاز الطبيعي السائل في العالم، وهي تُعزّز وضعها حالياً من خلال برنامج إنشائي يهدف إلى رفع إنتاجها السنوي إلى ٧٧ مليون طن عند نهاية العام المقبل، مقابل ٣١ مليون طن العام الماضي. وقد كان هناك اقتراحان بشأن خطّ الأنابيب المزمع إنشاؤه؛ ولسوء حظّ قطر، رفضت السعودية مشروع الخطّ الأول، ورفضت سوريا مشروع الخطّ الثاني؛ وكان رفض سوريا بهدف حماية مصالح حليفها الأكبر روسيا – المورّد الأكبر للغاز نحو أوروبا. وفي العام ٢٠٠٩، سارت سوريا في طريق مفاوضات لخطّ بديل مع إيران تبلغ تكلفته عشرة مليارات دولار، يمرّ بالعراق وسوريا، ويمكّن إيران من تزويد أوروبا بالغاز من حقلها الجنوبي المشترك بينها وبين قطر. وتمّ توقيع مذكّرة تفاهم بين البلدين في تموز ٢٠١٢ بينما كانت الحرب تمتدّ إلى دمشق وحلب، ووقّعت العراق الاتفاق مع إيران في بداية العام ٢٠١٣؛ وكان هذا الاتفاق الإيراني–العراقي– السوري بمثابة صفعة على وجه قطر وضربة مهمة لخططها، فيما فشل الأمير السعودي بندر بن سلطان في رشوة روسيا لتغيير تحالفاتها، قائلاً لبوتين إنّ أيّ نظام سوري يخلف الأسد سيكون تحت سيطرة السعودية، التي لن تسمح له بأن يوقّع أيّ اتفاق ينافس صادرات الغاز الروسي! وعندما رفض بوتين العرض السعودي هدّد بندر باللجوء للقوّة؛ وإذا ما نجحت قطر في تصدير غازها لأوروبا، فإنّ ذلك يكون ضربة شديدة لمصالح روسيا.[٣٣]

[٣٣] مراجعة، بندر لبوتين : "لكم الاستثمارات وسعر النفط ... وأعطونا سوريا، صحيفة السفير ٢١ آب ٢٠١٣، ملحق.

تمّ توقيع اتفاق "نابوكو" بين تركيا وبضع دول أوروبية سنة ٢٠٠٩، وكان هدفه إنشاء خطّ أنابيب من تركيا عبر النمسا متجنّباً المرور بروسيا، ونقل غاز قطر عبر شبكة من ليبيا إلى مصر إلى "نابوكو" بتركيا. وكانت المشكلة محصورة في مساندة روسيا لسوريا؛ فقطر تتمنّى بيع غازها لدول الاتحاد الأوروبي وغيرها، ولكن المشكلة هي معارضة السعودية للمشروع القطري بمدّ أيّ خطّ أنابيب من قطر عبر أراضي السعودية؛ وكان الحلّ الوحيد أمام قطر هو الاتفاق مع أميركا، حيث جرى مؤخراً عقد اتفاق قيمته عشرة مليارات دولار بين شركة "إكسون" الأميركية وشركة النفط القطرية، وهو يسمح لـ"إكسون" أن تبيع الغاز القطري بولاية تكساس الأميركية عبر إنكلترا وأسواق الشرق الأوسط؛ والعقبة الوحيدة هي وجود سوريا. كما أن لدى أميركا حقول غاز ضخمة هي الأكبر في العالم، ودخولها سوق الغاز الطبيعي في أوروبا سوف يدمّر احتكار روسيا لهذا السوق. ولذلك، فما يبدو نزاعاً أميركياً مع سوريا هو في حقيقته نزاع أميركي – روسي على أنابيب الغاز!

تُعتبر مدن دمشق وحلب وحمص أخطر مدن الصراع الدائر حالياً في سوريا، وهي نفس المدن التي يمرّ بها خطّ الغاز المقترح. ولذلك، فلا عجب أن تكون قطر هي أكبر ممولّ للمتمرّدين والمتطرّفين في سوريا، وقد دفعت لهم ثلاثة مليارات دولار حتى الآن؛ والجانب الآخر من "القصّة" هو تمويل السعودية الكبير للتمرّد ضدّ النظام القائم حالياً في سوريا، إذ لا يريد السعوديون أن تهمّشهم قطر، وهم يريدون إسقاط بشّار الأسد واستبداله بحكومة عميلة لهم.

أما من جهة الأبعاد الطائفية للنزاعات السائدة في المنطقة اليوم، فالبلدان السنيّة تنظر أيضاً إلى "خطّ الأنابيب الإسلامي" باعتباره "خطّ أنابيب شيعي يمتدّ من إيران الشيعية عبر أراضي العراق ذات الأكثرية الشيعية، وصولاً إلى أراضي الأسد العلوي المتحالف مع الشيعة"! وكما يقول الباحث الشهير في قضايا الطاقة " وليم إنغدال"، فإنّ هذه الدراما الجيو– سياسية تتعقّد أكثر، لأنّ حقل "ساوث بارز" يقع في الخليج الفارسي، مباشرة على الحدود بين إيران الشيعية وقطر السنية. لكنّ قطر الصغيرة، والتي لا تستطيع أن تجاري إيران في قوّتها، تستغلّ جيّداً ارتباطاتها بالوجود العسكري للولايات المتحدة والناتو في الخليج الفارسي. إذ تستقبل قطر على أراضيها عقدة قيادية لـ "القيادة المركزية للقوّات المسلحة الأميركية" التابعة للبنتاغون، ومقرَ "القيادة العليا للقوّات الجوّية الأميركية"، و "المجموعة الجوّية رقم ٨٣" التابعة لـ "القوّات الجوية

البريطانية"، و "الجناح الجوّي رقم ٣٧٩" للقوّات الجوّية الأميركية. وتبعاً لـ"إنغدال"، فلدى قطر مخطّطات أخرى بخصوص حصّتها في حقل غاز "ساوث بارز"، وهي ليست متحمّسة للتعاون مع إيران وسوريا والعراق؛ وهي ليست مهتمة على الإطلاق بنجاح خطّ أنابيب إيران– العراق– سوريا، الذي سيكون مستقّلاً تماماً عن خطوط الترانزيت القطرية والتركية المؤدّية إلى أوروبا. وفي الحقيقة، تفعل قطر كلّ ما في وسعها لإجهاض بناء خطّ الأنابيب هذا، بما في ذلك تسليح المجموعات المتطرّفة في سوريا الذين أتى الكثير منهم من السعودية وباكستان وليبيا.[٣٤]

ولعلّ ما زاد في تصميم قطر، هو اكتشاف شركات التنقيب الجيولوجية السورية في سنة ٢٠١١ لحقل غاز جديد ضخم في منطقة "قارة" الاستراتيجية في سوريا بالقرب من الحدود اللبنانية، على مقربة من ميناء طرطوس المتوسطي الذي تستأجره روسيا على البحر المتوسط، واكتشاف حقل غاز كبير بالقرب من حمص. وبالتالي، فإنّ أيّ عملية تصدير للغاز السوري أو الايراني إلى الاتحاد الأوروبي ستكون من ميناء طرطوس القريب من القاعدة العسكرية الروسية.

وتبعاً لتقديرات أوّلية، يجب أن تزيد هذه الاكتشافات من احتياطيات الغاز في البلاد، التي بلغت سابقاً ٢٨٤ مليار متر مكعب. ولذلك، فإنّ حقيقة إمكانية تصدير الغاز السوري أو الإيراني إلى الاتحاد الأوروبي عبر ميناء طرطوس، المرتبط بروسيا، لا تسرّ قطر ولا أسيادها الغربيين.[٣٥]

في موازاة ذلك، كشفت تقارير عدّة عن معلومات تفيد بوجود خطّة وافقت عليها الحكومة الأميركية لبناء خطّ أنابيب جديد لنقل الغاز من قطر إلى أوروبا عبر تركيا و"إسرائيل". ليس هناك ذكر لطاقة هذا الخطّ، ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار موارد الخليج الفارسي ومنطقة الشرق الاوسط، يمكن أن تتجاوز طاقة "خط الأنابيب الإسلامي" و "نابوكو" معاً، ممّا يشكّل تحدّياً مباشراً لخطّ "ساوث ستريم" الروسي. المطوّر الرئيسي لهذا المشروع هو فريدريك هوف، "المسؤول عن القضايا المتعلقة بالغاز في الشرق الأدنى" والعضو في "لجنة الأزمة السورية" الأميركية.

---

[٣٤] جيوبوليتيك الغاز والأزمة السورية، موقع الجمل الإلكتروني. ٢٦ تموز ٢٠١٣.

سيرغي ماركيدونوف، برنامج روسيا وآسيا وأوروبا، وكالة روسيا اليوم، ١٤ تشرين الأول ٢٠١٣.

[٣٥] جيوبوليتيك الغاز والأزمة السورية، موقع الجمل الإلكتروني ٢٦ تموز ٢٠١٣.

من المفترض أن ينطلق هذا الخطّ الجديد من قطر، ليعبرَ الأراضي السعودية، ويمرَ في الأراضي الأردنية، محايداً الأراضي العراقية، ليصلَ إلى سوريا. ويتفرّع هذا الخطّ، بالقرب من حمص، في ثلاثة اتجاهات: إلى اللاذقية، وطرابلس في شمال لبنان، وتركيا؛ وتُشكّل حمص، حيث توجد احتياطيات هيدروكربونية، "مفترق الطرق الرئيسي للمشروع". فليس من المدهش إذاً أنّ المعارك الأكثر شراسة حصلت بالقرب من هذه المدينة، و "مفتاحها" بلدة القصير الاستراتيجية التي شهدت معارك ضارية، حيث هنا يتحدّد مصير سوريا. أمّا الأجزاء الأخرى من الأراضي السورية، حيث تنشط المجموعات المسلّحة والتكفيرية بدعم من الولايات المتحدة وقطر وتركيا – أي الشمال وحمص ومحيط دمشق – فتقع على الخطّ الذي سيمرّ فيه خطّ الأنابيب إلى تركيا وطرابلس/لبنان. ويكشف خبراء متابعون إلى أنّ مقارنة بين خارطة النزاع المسلّح وخارطة مسار خطّ الأنابيب القطري تشير إلى رابط بين النشاط المسلّح والرغبة في السيطرة على هذه الأراضي السورية.

وحلفاء قطر، في هذا الإطار يُحاولون تحقيق ثلاثة أهداف: "كسر الاحتكار الروسي للغاز في أوروبا؛ وتحرير تركيا من اعتمادها على الغاز الإيراني؛ ومنح "إسرائيل" الفرصة لتصدير غازها إلى أوروبا عن طريق البرّ بكلفة منخفضة"!

وقد أشار العديد من المحلّلين إلى أنّه يبدو وكأن أمير قطر قد عقدَ صفقة مع "الإخوان المسلمين"، يدعم بموجبها توسعَهم العالمي مقابل "معاهدة سلام" لهم مع قطر. ومن شأن نظام إخواني في الأردن وسوريا، مدعوم من قطر، أن يغيّر على الفور سوق الغاز العالمي الجيو– سياسي لمصلحة قطر، ويعمل ضدّ مصالح روسيا وسوريا وإيران والعراق. كما سيشكّل ضربة ساحقة للصين .

إذاً، الحربَ على سوريا إنّما تهدف أساساً إلى دعم هذا المشروع، كما تهدف إلى تقويض الاتفاق بين طهران وبغداد ودمشق. وقد تمّ إيقاف تنفيذه مرّات عدّة بسبب المعارك؛ لكن دولة العراق أعلنت في شهر شباط ٢٠١٣ عن استعدادها لتوقيع اتفاقية أطرية تُمكّن من بناء خطّ الأنابيب المذكور. كما أنّ المصالح الكامنة خلف "لعبة الإقصاء" التي بدأها الغرب في سوريا حول خطّ أنابيب الغاز مستمرّة في التنامي، لا في الانحسار.

و خلال الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني ٢٠١٣، قام نائب مدير شركة سيوز نفط غاز Soyuzneftegaz، وهي شركة نفط وغاز روسية، بزيارة دمشق، حيث التقى بكلٍ من وزير النفط والثروة المعدنية سليمان العباس، ، ورئيس الوزراء وائل الحلقي .[٣٦]

وقد بحث المسؤولون السوريون مع مندوب الشركة الروسية مسائل تتعلق بـ"النفط والتنقيب في المياه الإقليمية السورية." يُذكر أن الشركة تجري (منذ أسابيع) محادثات مع الحكومة السورية حول التنقيب في المياه السورية، حيث تمّ نقاش العقبات التي تواجه هذه القضية.

ويعود نشاط شركة سيوز نفط غاز Soyuzneftegaz في السوق السورية إلى ما قبل العام ٢٠١١، حيث كانت تجري تنقيبات في المنطقة الشرقية من البلاد على الحدود العراقية. وهناك، حفرت بئرين من دون اكتشاف أيّ نفط أو غاز فيهما؛ لكنها منذ ذلك الحين، وعلى غرار جميع شركات النفط العالمية العاملة في سوريا، علّقت عملياتها في البلاد .

كما ثبت في السنوات الأخيرة أن الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط يحتوي على كميات كبيرة من الغاز الطبيعي. وفي حين بدأت كل من "إسرائيل" ولبنان وقبرص بإجراء الدراسات وعمليات التنقيب، تأجّلت جهود السلطات السورية بسبب الأزمة في البلاد. ولم تكشف الحكومة عن أيّ أرقام أو تقديرات لمستوى الكميات المحتمل وجودها في المياه السورية.

وقبل اندلاع الأزمة الأخيرة في سوريا، نظّمت الحكومة جولتين للمناقصات بخصوص التنقيب في المياه الإقليمية، لكن أياً منهما لم تنجح. الجولة الأولى كانت في عام ٢٠٠٧، لكنها فشلت في اجتذاب الشركات العالمية المهتمّة وذلك بسبب التكاليف العالية للتنقيب في المياه الإقليمية من جهة، وبسبب شحّ المعلومات المتوافرة في ذلك الحين حول احتياطيات الغاز المحتملة من جهة أخرى. وكانت الجولة الثانية من المناقصات، قد تمّ تنظيمها في نهاية آذار ٢٠١١، أي بعد أيام من بدء الأزمة في سوريا، وفشلت أيضاً في اجتذاب الشركات لأنّ سوريا غدت مكاناً خطيراً لا يمكن الاستثمار فيه!

[٣٦] وكالة سانا، الوكالة الرسمية السورية للأنباء.

تجدر الإشارة إلى أنّ أكبر مساهم في الشركة الروسية هو البنك المركزي الروسي. وفي الحالة هذه، فإنّ عملياتSoyuzneftegaz سيوز نفط غاز تأتي إلى حدّ ما ضمن الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية التي وضعتها السلطات الروسية مسبقاً.